الأمم المتحدة A/69/PV.60

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة التاسعة والستون

الجلسة العامة ٦٠

الخميس، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوتيسا ..... (أوغندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٣٦ (تابع)

قضية فلسطين

تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/69/35)

تقرير الأمين العام (A/69/371)

مشاريع القرارات A/69/L.21 و A/69/L.22 و A/69/L.23 و A/69/L.24.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة): يشرفني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إلى سعادة السفير فودي سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ولأعضاء اللجنة الموقرين، بخالص الشكر والتقدير على المساعي التي يبذلونها من أجل نصرة عدالة القضية الفلسطينية، وكشف حقائق ممارسات الاحتلال الإسرائيلي. كما أنتهز هذه الفرصة كي أجدد من هذا المنبر، ما عبر عنه رئيس بلدي في رسالته إلى رئيس اللجنة بمناسبة الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، من تأييد متواصل للإمارات، حكومة وشعبا، لمسيرة كفاح الشعب الفلسطيني، إلى أن يتم تحقيق كامل تطلعاته المشروعة في إقامة دولته المستقلة ذات السيادة، أسوة بالشعوب الأخرى.

تحظى مناقشتنا اليوم لهذا البند، بأهمية خاصة نظرا للتطورات الحرجة التي تشهدها القضية الفلسطينية، سواء تلك التي تمثلت في مستوى الحالة المحبطة للغاية التي وصلت إليها مسيرة مفاوضات السلام بالشرق الأوسط، كنتيجة حتمية لعدم التزام الجانب الإسرائيلي بتعهداته في إطار هذه المباحثات أو المتمثلة في تنامي الاضطرابات والتدهور الخطير للأوضاع الأمنية والإنسانية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية جراء التمادي الإسرائيلي في سياسته العدوانية التصعيدية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، لا سيما في مدينة القدس الشرقية مؤخرا، مما انعكس بآثاره السلبية على الحالة القائمة على الأرض.

إن التدابير الأمنية الإسرائيلية أحادية الجانب الجديدة واليومية تقريبا مقلقة في الميدان، انعكس أخطرها مؤخرا في عمليات اقتحام القوات الإسرائيلية والمستوطنين المتطرفين مباشرة

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

الرجاء إعادة التدوير وثيقة ميسّرة

لباحة ومرافق المسجد الأقصى، وتكرار اعتداءاتهم السافرة على المصلين الفلسطينيين بمن فيهم النساء، مما ساهم في تصعيد أجواء المواجهات، والمواجهات الانتقامية والتوتر والعنف الحالي في الأراضي الفلسطينية. والحقيقة أن الاعتداءات الإسرائيلية الممنهجة على المسجد الأقصى تشكل استفزازا للمسلمين في العالم أجمع. فمثل هذه الانتهاكات ستؤدي إلى المزيد من الأزمات وتؤثر على السلام والأمن في الشرق الأوسط.

ومن هذا المنطلق، وإذ ندعم موقف المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة فيما يتعلق بإدارة الأماكن الإسلامية والمسيحية المقدسة في القدس، ونشيد بمساعيها الأخيرة لإزالة أجواء التوتر فيها جراء الممارسات الإسرائيلية المرفوضة، فإننا نشدد على أنه يتعين على إسرائيل احترام حرمة تلك الأماكن المقدسة وتنفيذ جميع التزاماتها الأخرى ذات الصلة وفقاً للقانون الدولي.

إن الانتهاكات الإسرائيلية الواسعة النطاق في الأراضي الفلسطينية لم تكتف بهذا الحد، بل تمادت في الآونة الأخيرة لتشمل أيضاً القيام بأعمال حفر بالقرب من الأماكن المقدسة في القدس الشرقية، فضلاً عن سرقتها ومصادرتها للمزيد من الأراضي وتدميرها للممتلكات والهياكل الفلسطينية، وتشييدها المنهجي للمستوطنات والجدار، وتوسيع نطاقهما في عمق قرى الضفة الغربية ومدنها، وخاصة في مدينة القدس الشرقية المحتلة وما حولها، فضلاً عن استمرار حصارها الجائر لقطاع غزة وعرقلتها لأعمال إعادة الإعمار وجهود الإنعاش المطلوبة لتلبية الاحتياجات الطارئة الأساسية لما يزيد على ١,٨ مليون من سكانه.

إن دولة الإمارات إذ تجدد إدانتها القوية لكل جرائم الحرب الإسرائيلية، فإنها ترحب بتشكيل الأمين العام مؤخراً لجنة تحقيق داخلية بشأن الاعتداءات الإسرائيلية على مباني الأمم المتحدة ومدارسها ومنشآتها في القطاع، وتأمل أن يتم توسيع نطاق هذا التحقيق المستقل ليشمل كافة الجرائم الإسرائيلية المرتكبة خلال نفس الفترة والتي أودت بحياة ما يزيد على ٢١٨٩ فلسطينياً، من بينهم ٥١٣ طفلاً و ٢٦٩ امرأة على الأقل، وذلك من أجل تحديد المسؤولين عنها ومحاسبتهم وفقاً للقانون الجنائي الدولي.

وفي هذا السياق، فإننا نؤكد أن الوقت قد حان للمجتمع الدولي، وخاصة المجموعة الرباعية الدولية ومجلس الأمن، لكي يتصرف وفقاً لأحكام القانون الدولي وجملة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، بما في ذلك اتخاذ كل ما يلزم من إجراءات فاعلة تكفل توفير الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني. ونشدد في هذا السياق، كأولوية ملحة، على ما يلي.

أولاً، مطالبة إسرائيل بالوقف الفوري والتام، تحت رقابة دولية، لجميع أنشطتها الاستيطانية، بما في ذلك الجدار العازل في الضفة الغربية ومحيط القدس، بوصفها باطلة ولاغية.

ثانياً، حمل إسرائيل على إزالة كافة الحواجز والعقبات التي تضعها أمام حرية حركة الفلسطينيين وتنقلاتهم وتجارتهم ونشاطهم الاقتصادي، ورفع حصارها الجائر على قطاع غزة القائم منذ عام ٢٠٠٦.

ثالثاً، إلزام إسرائيل بالإفراج عن ما يزيد على ٥ ٠٠٠ من المعتقلين الفلسطينيين، بما في ذلك المحتجزين إدارياً القابعين في سجونها. ونؤكد بهذا الخصوص أن المبررات التي تسوقها إسرائيل للحفاظ على أمنها في المنطقة لن تتحقق من خلال انتهاكاتها الصارخة المتكررة لالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وإنما بالتزامها التام كسلطة احتلال وإبدائها لإرادتها السياسية الجادة تجاه السلام الحقيقي في المنطقة، وتعاونها في تحقيق الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وذلك بما يتوافق مع مبادرة السلام العربية.

إن دولة الإمارات التي يساورها قلق بالغ إزاء ما آلت إليه الأوضاع الإنسانية الصعبة غير المسبوقة للشعب الفلسطيني،

ترحب ببدء العمل في الآلية المؤقتة لإعادة الإعمار في غزة اعتباراً من الشهر الجاري، وتدعم الدور الهام للغاية الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى والمنظمات الدولية الأخرى في تنفيذ تلك الآلية. كما تحث المجتمع الدولي على ممارسة كل الضغوط الممكنة على إسرائيل لحملها على التعاون التام غير المشروط مع تلك الآلية، بما في ذلك إزالة جميع العراقيل التي وضعتها منذ أكثر من ١٤ شهراً أمام إدخال مواد البناء اللازمة لتنفيذ كافة المشاريع الحيوية لإعادة إعمار القطاع.

ودولة الإمارات، من جانبها، ماضية في تنفيذ التزامها البالغ ٢٠٠ مليون دولار كجزء من سلسلة البرامج والمساعدات المالية والإنسانية والإنمائية المباشرة وغير المباشرة.

إننا إذ نرحب بالدور الهام الذي تقوم به مصر الشقيقة في دعمها المتواصل للقضية الفلسطينية والشعب الفلسطيني، نطالب المجتمع الدولي بتعزيز أوجه دعمه السياسي والإنمائي للسلطة الفلسطينية لتمكينها من القيام بمسؤولياتها. كما تشكر دولة الإمارات حكومة السويد لقرارها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، آملة أن تتبعها مواقف مماثلة من بقية دول العالم، والتي من شأنها أن تعزز الطريق نحو تحقيق السلام ومبدأ حل الدولتين.

ختاماً، فإننا نؤكد على أن الوقت قد حان لكي تدرك إسرائيل أن وجودها كدولة آمنة ترتبط بعلاقات تطبيع وتعاون اقتصادي مستقر مع دول المنطقة يتطلب تراجعها عن مواقفها العدائية ضد الشعب الفلسطيني ودول الجوار. كما نؤكد على أهمية تحقيق التسوية العادلة والدائمة والشاملة للقضية الفلسطينية وحالة الصراع العربي – الإسرائيلي في الشرق الأوسط،، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، لتعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل ودول الجوار في أمان وسلام متبادلين في المنطقة.

السيد حنيف (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، يود وفدي أن يشكر السفير سيك، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على بيانه. وماليزيا تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/69/PV.59).

ووفدي يقدر العمل الذي لا غنى عنه الذي تقوم به اللجنة وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة والكيانات الأخرى داخل منظومة الأمم المتحدة فيما يتصل بقضية فلسطين. ونثني على التزام الأمين العام والأمم المتحدة وجهودهما وإسهامهما في هذا الصدد، ونأمل في مثابرتهما على ولايتهما واضطلاعهما بأمانة بمسؤولياتهما إزاء هدف تحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

وماليزيا تقدر الجهود التي تبذلها اللجنة للاحتفال بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني في كل عام. فمن شأن التنظيم الناجح للأنشطة بالتعاون مع الحكومات وهيئات الأمم المتحدة والبرلمانيين والمنظمات الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني أن يزيد الوعي الدولي بقضية فلسطين. ووفدي يرحب بالاعتراف بفلسطين من قبل برلماني المملكة المتحدة وإسبانيا. وقد أحطنا علماً أيضا بالاجتماع الدولي للبرلمانيين الذي نظمته اللجنة يوم الجمعة الماضي. ونرحب كذلك باعتراف حكومة السويد بفلسطين، ليصل إجمالي عدد الدول التي أقدمت على تلك الخطوة إلى ١٣٥ دولة، أي أكثر من ثلثي الأعضاء في الأمم المتحدة. واليوم، تنضم ماليزيا أيضاً إلى المجتمع الدولي في الاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

إن قضية فلسطين مطروحة أمام الأمم المتحدة لأكثر من ستة عقود، إلا أننا لم نقترب بأي شكل من حل هذا النزاع أو تحقيق سلام عادل ودائم بين فلسطين وإسرائيل. وماليزيا تؤكد مجدداً التزامها الطويل الأمد بدعم الجهود المتواصلة لفلسطين من أجل تقرير المصير والسيادة والاستقلال، وهو

ما تكرسه المبادئ والقوانين الدولية المختلفة. وفي هذا الصدد، تؤكد ماليزيا مجدداً دعمها الكامل للحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في قيام دولة فلسطين المستقلة، في إطار الحل القائم على وجود دولتين، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين، تعيشان في سلام وأمن.

وماليزيا تثني على إنشاء حكومة الوحدة الوطنية الفلسطينية وتؤكد دعمها غير المحدود لجهود تلك الحكومة من أجل تقرير المصير وإقامة الدولة. ونأمل أن تدعم جميع الدول الأعضاء إدارة حكومة الوحدة الوطنية للضفة الغربية وقطاع غزة، تحت قيادة الرئيس محمود عباس.

وترحب ماليزيا بالتأكيدات التي قدّمها الرئيس عباس بأن الحكومة ستواصل التقيد بالتزامات منظمة التحرير الفلسطينية فيما يتعلق بالاعتراف بإسرائيل، ونبذ العنف والتقيد بالاتفاقات السابقة.

ومع ذلك، فقد شعرنا بالقلق من جراء تزايد العنف الذي اندلع في القدس، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على أماكن العبادة في المدينة المقدسة، والتي أسفرت عن خسائر في أرواح المدنيين الأبرياء. فحياة كل إنسان، سواء كان رجلا أو امرأة أو طفلا مقدسة وثمينة، ويجب حمايتها. وبالتالي، فإن أي عمل من أعمال العنف الذي يمارس ضد المدنيين الأبرياء في هذا النزاع، سواء كان من قبل الفلسطينيين أو الإسرائيليين، يظل غير مقبول ويستحق منا جميعا الانتقاد والرفض على حد سواء. وفي هذا الصدد، ندين أيضا غزو إسرائيل المستمر باستخدام قوتها العسكرية لمجمع الحرم الشريف المعترف به منذ وقت طويل بوصفه موقعا مقدسا للمسلمين والمسيحيين على حد سواء.

وتدين ماليزيا كذلك، مواصلة إسرائيل بناء المستوطنات غير الشرعية في الأراضي الفلسطينية، بما في ذلك القدس الشرقية، الأمر الذي يزيد من ضعف إمكانية الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧. وعلى الرغم من الاستفزازات التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، تقدّر ماليزيا استعداد دولة فلسطين والتزامها باستمرار المفاوضات، وعلى إسرائيل أن تتمثّل هذه الروح. ولذلك، نحث المجتمع الدولي أن يطالب إسرائيل بالكف فورا عن بناء المستوطنات غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، قبل تآكل إمكانية تحقيق حل الدولتين تماما.

وأود أن أنتقل الآن إلى الحالة في قطاع غزة، والتي تدهورت بعد اندلاع الأعمال العدائية في الصيف الماضي. ويتضمن تقريرا اللجنة (A/69/35) والأمين العام (A/69/371) وقائع وتوضيحات وحقائق ساطعة ومثيرة للقلق الشديد إزاء الوضع في الميدان. وبعد ٥١ يوما من عدوان إسرائيل العسكري على غزة، الذي وقع ما بين تموز/يوليه وآب/أغسطس، قتل ١٨٩ ٢ فلسطينيا، بمن في ذلك ٥١٣ طفلا، وأصبح أكثر من ٠٠٠ ١٠٨ فلسطيني بلا مأوى، في حين أصبح مئات الآلاف من الفلسطينيين مشردين. ودمرت قوات الأمن الإسرائيلية أيضا الآلاف من عناصر البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية الهامة، بما في ذلك المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، التي استخدمت ملاجئ للأشخاص المشردين. إن ماليزيا تشعر بحزن عميق لما تحمّله الشعب الفلسطيني من معاناة لا تطاق، لا سيما في غزة، نتيجة للفظائع الإسرائيلية وانتهاكات القانون الدولي الإنساني.

وبالتالي، فإن اتفاق وقف إطلاق النار بين إسرائيل وفلسطين في الأجل الطويل، والذي توسطت فيه الحكومة المصرية، المبرم في ٢٦ آب/أغسطس، يمثل تطورا تشتد الحاجة إليه، وقد رحبت به ماليزيا. كما دعونا الطرفين إلى الالتزام بالاتفاق على أمل أن يمهد اتفاق وقف إطلاق النار السبيل أمام الطرفين لاستئناف المفاوضات المباشرة من أجل ضمان السلام

الدائم في المنطقة. ويرى وفد بلدي أن هناك ضرورة لتعزيز الإرادة السياسية على أعلى المستويات من جميع الأطراف لزيادة التشجيع على إجراء حوار بناء بقدر أكبر.

ويلاحظ وفد بلدي في التقريرين المعروضين علينا، مع الشعور بالقلق البالغ، أن حجم الكارثة الإنسانية في غزة لم يسبق له مثيل. فالغذاء والمياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي والكهرباء لا تزال شحيحة بعد أن دمر العدوان الإسرائيلي شبكات واسعة. وفي حين تتوفر للمستوطنين الإسرائيليين المياه الكافية لري المزارع وإمدادات أحواض السباحة والمنتجعات الصحية، فإن الفلسطينيين ما زالوا يعانون يوميا من أجل تلبية الحد الأدنى من احتياجاتهم من المياه. وتبين أن أكثر من ٩٠ في المائة من المياه المستخرجة من طبقة المياه الجوفية الوحيدة في غزة غير آمنة للاستهلاك البشري بسبب ارتفاع مستويات الكلور والنيترات، تفوق في بعض المناطق المستويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية بستة أضعاف. ونحث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم السخي إلى جميع هيئات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات التي تعمل في الميدان، للتخفيف من الأوضاع الكارثية السائدة، والتعجيل بجهود إعادة بناء المرافق الضرورية.

وتحث ماليزيا أيضا جميع الدول الأعضاء على مواصلة الضغط على إسرائيل بهدف المطالبة برفع الحصار المفروض على غزة فورا بغية السماح بالتدفق المشروع والمستمر للأشخاص والبضائع، بما في ذلك مواد البناء والمساعدات الإنسانية والتدفقات التجارية. ويجب السماح باستئناف صادرات غزة إلى الضفة الغربية وإسرائيل والعالم الخارجي، بما يمكن الاقتصاد المشروع من التعافي والانتعاش. ويعتقد وفد بلدي اعتقادا راسخا أن تطبيع الحالة في غزة سيخفف من حدة التوترات إلى حد كبير، ويسهّل استئناف العملية السياسية.

ومع ذلك، أود أن أكون واضحا – لا يعني تطبيع الحالة أن يستمر مواطنو غزة في العيش داخل سجن مفتوح بحكم الواقع، ولا يعني أيضا استمرار الاحتلال المستمر منذ ٤٧ سنة للأراضي الفلسطينية إلى أجل غير مسمى، ومواصلة بناء المستوطنات غير الشرعية من جانب اسرائيل. في الواقع، وإذ استخدم المصطلح الذي استخدم على نحو متواتر في الأشهر الأخيرة، فإن التطبيع لا يعني العودة إلى الوضع الذي كان قائما في السابق. إن التطبيع يعني بالنسبة لنا تحقيق وإعمال الحقوق غير القابلة للتصرف لجميع الشعب الفلسطيني، ويعني بالنسبة لهم العيش حياة طبيعية مثل تلك التي يتمتع بها الكثيرون منا في سلام وحرية وكرامة، وعلى أرض يمكنهم أن يقولوا في نهاية المطاف أنها أرضهم.

وبصفتها عضوا في اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، تؤيد ماليزيا بالكامل تقرير اللجنة وتوصياتها. ويسر وفدي بلدي أيضا المشاركة في تقديم جميع مشاريع القرارات في إطار هذا البند الهام من جدول الأعمال.

وفي الختام، يكرر وفد بلدي التأكيد على أن المحادثات والمفاوضات المباشرة بين فلسطين وإسرائيل هما السبيل الوحيد لضمان تحقيق السلام والأمن والاستقرار الطويل المدى في المنطقة. وينبغي ألا يدخر جهد في سبيل تحقيق الحرية والعدل والسلام والكرامة التي طال انتظارها للشعب الفلسطيني.

السيد رييس رودريغيس (كوبا) (تكلم بالإسبانية): نشكر مقرر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، لعرض تقرير اللجنة (انظر A/69/PV.59)

لقد تدهورت حالة الشعب الفلسطيني منذ أن عقدنا مناقشة مماثلة في عام ٢٠١٣ (انظر A/68/PV.58) فقد كان المدنيون الفلسطينيون ضحايا أعمال القتل التي مارستها إسرائيل ضد قطاع غزة خلال عملية استمرت ٥٠ يوما نفّذت في تموز/يوليه وآب/أغسطس. ويصف تقرير لجنة فلسطين (A/69/35) الأضرار الناجمة عن ذلك الهجوم الإجرامي، الذي قتل ٢١٨٩ فلسطينيا، ٦٧ في المائة منهم من المدنيين، بمن في ذلك ٥١٣

طفلا و ٢٦٩ امرأة، علاوة على إصابة أكثر من ٠٠٠ ١١ شخص. ودُمِّرت أكثر من ٠٠٠ ١٠٠ من منازل الفلسطينيين في غزة أو لحقت بها أضرار بالغة. وقد أدى ذلك الدمار إلى تفاقم الأحوال المعيشية لـ ١,٨ مليون شخص من سكان غزة الذين يواجهون ظروفا معيشية خطيرة أصلا بعد ثماني سنوات من الحصار الإسرائيلي.

وقد وقع الهجوم بالتحديد عندما كان المجتمع الدولي يجدد جهوده خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، التي أعلنتها الجمعية العامة من خلال قرارها ١٢/٦٨. ويهدف القرار إلى حشد الدعم على نطاق واسع لوضع حد للاحتلال الإسرائيلي، وتفعيل الحل القائم على وجود دولتين، من أجل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف بصورة فعالة، بما فيها حقه في تقرير المصير.

وما زلنا نلاحظ مع الشعور بالقلق – على مدى ثلاثة أشهر تقريبا منذ وقف إطلاق النار في غزة – كيف تتدهور الحالة في القدس الشرقية تدريجيا. وقد أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عزمها بناء مستوطنات جديدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل غير قانوني، حتى وهي تواصل هدم المباني ومصادرة الأراضي الفلسطينية. وهي تعتزم أيضا التشريد القسري لمئات الآلاف من الأسر ونقل المستوطنين إلى الأراضي المحتلة، الأمر الذي لا يؤدي إلا إلى زيادة التوترات التي هي مرتفعة أساسا نتيجة للاحتلال العسكري الدموي الطويل الأمد. وتعيد كوبا التأكيد على إدانتها القوية للاحتلال العسكري الإسرائيلي المتواصل للأراضي الفلسطينية، وسياساتها وممارساتها الاستعمارية غير القانونية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. كما ندين انتهاكات حقوق الإنسان وارتكاب جرائم الحرب بصورة منهجية تتسبب في معاناة هائلة للشعب الفلسطيني.

وقبل فترة قصيرة لا تتجاوز بضع ساعات، احتفلنا باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وفي تلك المناسبة، وجه معالي السيد برونو رودريغيز باريا، وزير خارجية كوبا، بالنيابة عن حكومة كوبا وشعبها، رسالة إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وجدد الوزير في رسالته التأكيد على تضامن كوبا المستمر مع الشعب الفلسطيني ودعمه الثابت والقوي لجميع الإجراءات الرامية إلى تشجيع الاعتراف بالدولة الفلسطينية، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية، فضلا عن حق شعب فلسطين ودولتها في أن تصبح عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

كما أشار إلى قرار الجمعية العامة التاريخي بمنح فلسطين مركز المراقب لدى الأمم المتحدة وجدد التأكيد على ضرورة أن ينظر مجلس الأمن، بدون المزيد من التأخير، في طلب فلسطين للاعتراف بها دولة عضوا في الأمم المتحدة الذي قدم في عام ٢٠١١ وأن يقبل الطلب، إذ أن هذا يشكل أيضا رغبة واضحة للأغلبية الساحقة للدول الأعضاء في المنظمة. وبينت الرسالة، ضمن اعتبارات أخرى، أن فلسطين قدمت دليلا قاطعا على التزامها بالنظام المتعدد الأطراف وما انفكت تعمل بروح عالية للمسؤولية والمهنية في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التي انضمت إليها بوصفها دولة عضوا تتمتع بكامل الحقوق في عام ٢٠١١.

وأكدت كوبا مجددا على دعمها الكامل للمبادرة الفلسطينية لتشجيع اتخاذ مجلس الأمن قرارا بتحديد موعد نهائي لإنهاء الاحتلال العسكري الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتمكين الفلسطينيين من التمتع بحقوقهم غير القابلة للتصرف، بما في ذلك الحق في تقرير المصير كدولة مستقلة في إطار حدود ما قبل عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. كما جددت كوبا التأكيد على تضامنها المستمر مع الشعب

الفلسطيني وهي تدعو إلى إنهاء الاحتلال الذي طال أمده للأراضي الفلسطينية؛ والرفع الفوري وغير المشروط والكامل للحصار القاسي وغير القانوني المفروض على غزة؛ وفتح المعابر ونقاط التفتيش الحدودية للتمكن من إيصال المعونة الإنسانية والإمدادات والسلع الأساسية بدون عائق وبشكل دائم ولتسهيل تنقل السكان من قطاع غزة وإليها. ولن نتمكن من إنشاء عملية سياسية ذات مغزى تفضي إلى إحلال السلام الدائم في المنطقة إلا بوضع حد للسياسات الاستعمارية وإطلاق سراح السجناء الفلسطينيين والاعتراف بالحقوق المشروعة وغير القابلة للتصرف لذلك الشعب.

إن الحالة في الشرق الأوسط تؤثر على جميع الدول الأعضاء بطريقة أو بأخرى. ففي عالم مترابط ومتكامل، تزداد اليوم أكثر من أي وقت مضى أهمية الامتثال للأهداف الأساسية للأمم المتحدة، وهي تعزيز السلام من خلال التسوية السياسية للنزاعات عن طريق التفاوض، والنهوض بحقوق الإنسان لجميع الشعوب وحمايتها، بما في ذلك الحق في التنمية. وتشكل قضية فلسطين، بما في ذلك القدس، وانهاء الاحتلال والممارسات الإسرائيلية غير القانونية في الجولان السوري المحتل مسائل تتطلب بشكل عاجل حلا نهائيا من خلال تنفيذ قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة بغية تحقيق السلام النهائي والعادل والدائم لجميع الشعوب في الشرق الأوسط.

ولا بد من حشد كل القوة المعنوية للأمم المتحدة وهيبتها وشرعيتها لبلوغ هذه الأهداف. ويجب أن نرفض الحرب واستعمال القوة رفضا حاسما ولا لبس فيه. وعلينا أن نرفض وندين بقوة جميع أعمال الإرهاب وأساليبه وممارساته بجميع أشكالها ومظاهرها أيا كانت الجهة المسؤولة عن ارتكابها أو المستهدفة بها وأينما نفذت وبصرف النظر عن دوافعها. فهذه أهداف أساسية لجميع مساعينا. وستواصل كوبا العمل بالترافق مع المجتمع الدولي لضمان تحقيقنا لهذه الأهداف.

السيدة آل – ثاني (قطر): سيدي الرئيس، يتقدم وفد دولة قطر بالشكر لسعادتكم على عقد هذه الجلسة وعلى ملاحظاتكم القيمة في بدايتها. كما يشكر سعادة السفير كولي سيك، الممثل الدائم للسنغال، ورئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على البيان الذي أدلى به بالأمس (انظر A/69/PV.59). كما نود أن نجدد شكرنا وتقديرنا للدور الذي تقوم به اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وشعبة حقوق الفلسطينيين. ونؤيد التوصيات الواردة في تقرير اللجنة (A/69/35)، ونقدر النشاطات التي تقوم بها في إطار ولايتها، وبخاصة خلال السنة الجارية التي أُعلنت سنة دولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني.

لقد شهدت هذه السنة أحداثا خطيرة ومؤسفة ومؤلمة كادت أن تضع المنطقة بأسرها على شفا ويلات خطيرة قد يصعب معالجتها، نتيجة لسقوط الآلاف من المدنيين في غزة، وتدمير البنية التحتية من جراء الحملة العسكرية الإسرائيلية غير المبررة. ولقد شاركت بلادي في الجهود المبذولة لوضع حد للخسائر البشرية والمادية، وتجنيب المنطقة المزيد من المخاطر التي تهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين.

إننا في دولة قطر، إذ نجدد موقفنا المعروف إزاء وجوب احترام احكام القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي من خلال تنفيذ إسرائيل لالتزاماتها في هذا الشأن لكونها السلطة القائمة بالاحتلال، فإن تحقيق السلام الشامل وفق قرارات الشرعية الدولية لن يتحقق من خلال استخدام القوة المفرطة، ومواصلة الانتهاكات ضد السكان المدنيين العزل، وهدم المساكن، ومصادرة الأراضي، والتهجير القسري. بل إن هذه السياسة ستزيد من حدة النزاع، وتدفع جميع الأطراف إلى المزيد من التشدد، وتؤدي إلى تلاشي آفاق أي حل سلمي لهذا النزاع الذي طال أمده. ووفق هذه المخاوف والفهم المستند إلى

القانون الدولي، فإننا ندين التصعيد الأخير في القدس المحتلة، إذ أن اقتحام القوات الإسرائيلية للحرم القدسي الشريف ومنع المصلين من الدخول اليه والصلاة فيه يشكل انتهاكا للحريات الدينية والقانون الدولي والاتفاق الخاص بإدارة الأماكن المقدسة ويعد تهديدا خطيرا ينسف فرص تحقيق السلام المنشود في الشرق الأوسط، فضلا عن الآثار الوخيمة لهذه السياسة التي ستستغلها أطراف عديدة لإثاره المزيد من التطرف والعنف في منطقة الشرق الأوسط، التي تواجه أصلا تحديات خطيرة وغير مسبوقة يمكن أن يدفع ثمنها الجميع في حال استمرار عدم التوصل إلى حل دائم للقضية الفلسطينية. إن الاحداث الأخيرة الخطيرة التي حصلت ولا تزال تحصل وما ينجم عنها من انتهاكات لحقوق الإنسان والقانون الدولي جراء ما يتعرض له الشعب الفلسطيني تشكل حافزا إضافيا للمجتمع الدولي لاستئناف مفاوضات السلام في الشرق الأوسط من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم وشامل للقضية الفلسطينية.

ولا شك أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن بشكل خاص يتحملان مسؤولية خاصة في هذا الخصوص من خلال تحرك عاجل وجاد لتحقيق هذا الهدف، والتعامل الإيجابي على هذا الأساس مع الطلب المقدم من القيادة الفلسطينية إلى الأمم المتحدة. وفي ضوء الإجماع الدولي على رفض وإدانة الاحتلال والاستيطان غير المشروع، فإن مواصلة السلطات الإسرائيلية سياستها وعدم تنفيذها للالتزامات التي يفرضها القانون الدولي سيؤدي إلى استمرار وقوع المزيد من الضحايا من المدنيين، وينسف كل جهد يرمي إلى تحقيق حل الدوليتين، وفق ما أجمع عليه المجتمع الدولي.

وتود دولة قطر أن تعرب مجددا عن أملها في أن تستجيب الحكومة الإسرائيلية لما يبديه الجانب الفلسطيني من رغبة وامتثال لالتزاماته إزاء عملية السلام والتوصل إلى الحل المنشود، الذي ستجني ثماره كافة الأطراف، من خلال توقف إسرائيل عن سياسة توسيع الاستيطان والوفاء بالتزامها بإطلاق سراح آخر دفعة من الفلسطينيين المعتقلين قبل اتفاقات أوسلو.

واستشعارا لمسؤولية بلدي بأهمية التوصل للحل النهائي والشامل لهذا النزاع، فقد وجَدَ في اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية المبرم في شهر نيسان/أبريل الماضي خطوة إيجابية وأساسية نحو التوصل إلى سلام دائم بين الطرفين، بما يشكّله ذلك الاتفاق من تحقيق لقواعد بناء الدولة الفلسطينية وترسيخ البيئة الضرورية للتوصل إلى سلام شامل.

ولعلنا ندرك جميعا أن الاعتراف الدولي بفلسطين قبل سنتين، بصفة الدولة المراقبة في الأمم المتحدة، يمثّل رسالة واضحة من المجتمع الدولي بأن إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بات أمرا لا مناص منه لتحقيق السلام في الشرق الأوسط. ولا شك أن دعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، وإعادة إعمار غزة وإنهاء الحصار وتوفير فرص للحياة الكريمة لجميع سكانها سيسهم جميعا في تحقيق هذا الهدف.

وختاما، تجدد دولة قطر دعمها لتوجُّه المجتمع الدولي في التأييد القوي لمبدأ الحل القائم على وجود دولتين على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، على أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين المستقلة القابلة للحياة، التي تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام وأمن، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بما فيها القراران ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ووفق خريطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وهذا ما يتطلب إنهاء احتلال إسرائيل لجميع الأراضي العربية المحتلة، بما فيها الجولان السوري المحتل والأراضي اللبنانية المحتلة. ولا شك أن العالم ينتظر انضمام إسرائيل إلى هذا الإجماع.

السيد هرميدا كاستيلو (نيكاراغوا) (تكلم بالإسبانية): نود أن نشيد باللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، وبشعبة حقوق الفلسطينيين في الأمانة العامة. ونتعهد بألا يهدأ لنا بال إلى أن يحقق الشعب الفلسطيني

حقه غير القابل للتصرف في إقامة الدولة الفلسطينية. وبعد مضي ٦٦ عاما، لم تواصل إسرائيل وضع العراقيل أمام تحقيق السلام وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة فحسب، بل كثفت أيضا ممارساتها غير القانونية التي تقوض أي حل ممكن للتراع على أساس من حسن النية. مع ذلك، ومثلما يفعل كل عام، فإن المجتمع الدولي يغتنم هذه الفرصة لتجديد تضامنه مع قضية فلسطين، ودعمه لعملية السلام في الشرق الأوسط.

وتتقدم حكومة بلدي أيضا في هذا اليوم الدولي، بالتحية الأخوية إلى الشعب الفلسطيني البطل، وإلى سلطاته وحكومة الوحدة الوطنية، وتكرر التأكيد على تضامنها الكامل والمطلق معه في نضاله من أجل التحرر وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير، عن طريق إنشاء دولة فلسطينية على أساس الحدود المقررة قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية.

وتشعر نيكاراغوا بالقلق إزاء شن هجوم مروع آخر على الشعب الفلسطيني في سنة ٢٠١٤ – وهي السنة المكرسة للتضامن مع فلسطين – أسفر عن مقتل ما يزيد على ٢ ٠٠٠ شخص، معظمهم من الأطفال والنساء، علاوة على تدمير البنية التحتية، وتدين نيكاراغوا ذلك الهجوم. وفي حين ينبغي أن نشيد بالجهود النبيلة التي يبذلها المجتمع الدولي في ذلك الصدد، فضلا عن الدعم المقدم حتى الآن من أجل إعمار غزة الباسلة، فإننا نكرر التأكيد على أنه ينبغي تقديم المعونة المتعهد بها في أقرب وقت ممكن بهدف الإسراع بعملية الإعمار، وبالتالي نكفل توفر الحد الأدنى من الظروف اللازمة للبقاء في فصل الشتاء المقبل في غزة.

وينبغي أن نشدد مرة أخرى على أنه لا يمكن استمرار هذه الحلقة المفرغة من الهجمات التي يعقبها الإعمار ثم تليه هجمات أخرى. وما تزال إسرائيل تواصل ممارستها تلك في إفلات من العقاب، بصرف النظر عن أن تلك الأعمال هي انتهاكات محظورة بموجب القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارات الأمم المتحدة وفتاوى محكمة العدل الدولية ذات الصلة. وندعو إلى احترام حقوق اللاجئين الفلسطينيين، ورفع الحصار الإجرامي المفروض على غزة. ونعرب مجددا عن تضامننا مع المعتقلين السياسيين الفلسطينيين ونطالب بإطلاق سراحهم فورا. وندين أيضا الممارسة غير القانونية المتمثلة في بناء المزيد من المستوطنات، التي تغير بشكل غير قانوني التكوين الديمغرافي للأرض الفلسطينية المحتلة، علاوة على الأعمال الاستفزازية من بعض المستوطنين والمتطرفين في مختلف المواقع الدينية مؤخرا، وبخاصة في المسجد الأقصى.

وإذ نحيي ذكرى هذا اليوم، فإننا نغتنم الفرصة أيضا للاحتفال بمرور ٣٤ عاما من العلاقات الدبلوماسية، وباعتراف نيكاراغوا بالدولة الفلسطينية، وصداقتنا مع فلسطين منذ الزيارة التاريخية التي قام بها زعيمها التاريخي المحبوب ياسر عرفات إلى نيكاراغوا. وفي ذلك السياق، فقد نفذنا العديد من الأنشطة بالتعاون مع الرابطة المجتمعية النيكاراغوية الفلسطينية، شارك فيها أطفال وأحفاد الفلسطينيين الذين ولدوا في نيكاراغوا، فضلا عن تشكيل لجنة للتضامن مع الشعب الفلسطيني، والاحتفال بأبطال نيكاراغوا الذين قاتلوا في صفوف الفلسطينيين، مثل باتريشيو أرغويلو ريان، وسليم شبلي.

ولا يقتصر تحقيق السلام في الشرق الأوسط على حل التراع الإسرائيلي – الفلسطيني فحسب، بل يجب أن يشمل بالضرورة تحرير الأراضي السورية واللبنانية التي تحتلها إسرائيل. وبالمثل، ينبغي تسوية الحالة في الشرق الأوسط خارج فلسطين وفي الأراضي المحتلة الأخرى عن طريق الحوار والتفاوض، مع مراعاة المصالح المشروعة لجميع الدول في المنطقة دون أي تدخل خارجي.

ختاما، وإذ نصل إلى نهاية عام ٢٠١٤ – سنة التضامن مع الشعب الفلسطيني – تدعو حكومة نيكاراغوا وشعبها المجتمع الدولي إلى العمل على كفالة امتثالنا للمسؤوليات التاريخية للأمم المتحدة، عن طريق اعتماد مشروع قرار يتضمن جدولا

زمنيا محددا لإقامة دولة فلسطينية على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، وبذلك نرسي أسس السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط.

السيد الدباشي (ليبيا): بينما تعود الجمعية العامة للأمم المتحدة لبحث قضية فلسطين هذا اليوم، تستمر مأساة الشعب الفلسطيني، ويتزايد لديه الشعور بالإحباط حيال خذلان المجتمع الدولي له. وللأسف لقد بقي المجتمع الدولي مكتوف الأيدي متفرجا على معاناة الشعب الفلسطيني، رغم كل الممارسات الإسرائيلية غير المشروعة، والمعاملة اللاإنسانية للشعب الفلسطيني على يد سلطات الاحتلال.

لقد بات واضحا خلال السنوات الأخيرة أن الكيان الإسرائيلي يرفض الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف، ويحاول جاهدا إضفاء الشرعية على احتلاله لجميع الأراضي الفلسطينية، ويرفض بكل وضوح إقامة دولة فلسطينية قابلة للحياة، ويسعى بكل الوسائل للسيطرة على كل شبر من أرض فلسطين التاريخية لكي تتمدد إسرائيل ويترسخ وجودها بوصفها دولة عنصرية يعيش فيها اليهود فقط. ونحن نلاحظ أن الطابع العنصري للكيان الإسرائيلي يتعزز كل يوم من خلال قوانين سلطات الاحتلال وممارساتها، انطلاقا من العقيدة الصهيونية التي أعلنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة شكلا من أشكال العنصرية بقرارها ٣٣٧٩ (د-٣٠) الصادر في ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥.

إننا أمام وضع شاذ حوّل فيه الكيان الإسرائيلي مساعي المجتمع الدولي لحل قضية فلسطين إلى نوع من العبث الذي لا يهدف إلا إلى تكريس الأمر الواقع، واقع الاحتلال الذي يتعزز يوميا على حساب حقوق الشعب الفلسطيني، وأصبح من الصعب إقامة دولة فلسطينية ذات سيادة إلى جانب الكيان الإسرائيلي بعد أن التهمت المستوطنات الإسرائيلية ما يزيد على نصف أراضي الضفة الغربية، وقُطّعت أوصالها وأصبح الفلسطينيون يعيشون في كانتونات يصعب التحرك فيما بينها.

لقد اضطر القادة الفلسطينيون للقبول بأقل من ربع حقوق الشعب الفلسطيني – أقول أقل من ربع حقوق الشعب الفلسطيني في أرض فلسطين التاريخية – على أمل أن يقيموا دولتهم عليها، وعقدوا مع الكيان الإسرائيلي أكثر من عشرة اتفاقات في الفترة من ١٩٩٣ إلى ٢٠٠٥، ولكن كان الجانب الإسرائيلي دائما يراوغ ويخدع ويبتز المجتمع الدولي، ولم ينفذ أي اتفاق وواصل سياساته المعروفة التي تهدف فقط إلى تفريغ الأرض من سكانها والتخلص من كل الفلسطينيين من خلال مصادرة الأراضي وهدم المنازل ومنع البناء وتجريف الحقول ومنع الفلسطينيين من الحصول على مستلزمات الحياة، وتقييد حركتهم وإقامة المستوطنات في كل مكان على الأرض الفلسطينية، ومنع الوصول إلى أماكن العبادة وتشجيع المستوطنين على الاعتداء على الفلسطينيين. وتضاف إلى ذلك كله الأعمال غير المشروعة لتهويد مدينة القدس. وكنتيجة طبيعية لهذه الممارسات أصبح اليهود يملكون حاليا ما يزيد على ٨٥ في المائة من أراضي فلسطين التاريخية بينما كانوا يملكون ٦,٢ في المائة منها فقط في عام ١٩٤٧. ويمكنكم أن تقارنوا بين الفارق.

لقد زرع قرار الجمعية العامة ١٩/٦٧ المتخذ في عام ٢٠١٢ الأمل في نفوس الفلسطينيين – حيث قبلت بمقتضاه دولة فلسطين بصفة العضو المراقب في الأمم المتحدة – وعلى الرغم من الصعوبات التي ما زالت تواجهها في مجلس الأمن للحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، إلا أن الأمل يبقى قائما في أن يستجيب المجتمع الدولي قريبا لذلك. ومن واجب كل الدول المحبة للسلام أن تعمل على دعم مطالب دولة فلسطين في الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة، وتمكينها من السيادة على جميع أراضيها. وبهذه المناسبة، تشيد ليبيا بالقرار الشجاع لمملكة السويد باعترافها بدولة فلسطين، وتدعو جميع دول الاتحاد الأوروبي والدول

الأخرى التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن، مساهمة منها في جهود السلام وإبعاد شبح الحرب عن منطقة الشرق الأوسط.

كما ترحب ليبيا بانضمام دولة فلسطين إلى اتفاقيات جنيف الأربع وعدد من الاتفاقيات الأخرى. وتدعو ليبيا السلطة الفلسطينية إلى الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في أقرب وقت ممكن، لضمان مساءلة مرتكبي الجرائم الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني.

إن الحرب المدمرة التي تشنها سلطات الاحتلال الإسرائيلي على غزة كل سنتين أو ثلاث، والحصار المضروب على سكانها قد حولاها إلى سجن كبير، ولكنه سجن أبشع من كل السجون حيث تدمر المرافق العامة والمنازل والمدارس والمستشفيات والبنية التحتية، ويقتل المدنيون دون تمييز. وحصيلة الحرب الأخيرة خير شاهد على ذلك حيث قتل ٢ ١٣١ فلسطينيا من بينهم ٥٠١ من الأطفال ودمرت ١٨ ٠٠٠ وحدة سكنية نتج عنها تشريد ١٠٨ ٠٠٠ شخص.

لقد حان الوقت لكي يتخذ المجتمع الدولي الإجراءات اللازمة لحماية الشعب الفلسطيني من الممارسات الإسرائيلية اللاإنسانية والانتهاكات المختلفة لحقوق الإنسان. لقد حان الوقت لتحديد سقف زمني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية، والاعتراف الكامل بدولة فلسطين وقبولها عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

إننا ندين استمرار الاحتلال الإسرائيلي للجولان السوري ومزارع شبعا اللبنانية، والممارسات الوحشية التي ترتكبها سلطات الاحتلال ضد المواطنين العرب والسوريين في الأراضي السورية والعربية المحتلة.

وفي الختام، تؤكد ليبيا أن إنهاء النزاع في الشرق الأوسط وإحلال السلام لن يتحققا إلا بإيجاد حل عادل يضمن إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، وفقا لمبادئ العدل وقرارات الأمم المتحدة، وبما يضمن حصول الفلسطينيين على حقوقهم، وخاصة حقهم في العودة إلى ديارهم، وحقهم في تقرير المصير، وحقهم في الحياة في دولتهم المستقلة ذات السيادة وعاصمتها القدس.

السيدة غونارسدوتير (آيسلندا) (تكلمت بالإنكليزية): لقد تلقى مجلس الأمن في الأسابيع الأخيرة عددا من الرسائل من البعثتين الإسرائيلية والفلسطينية تسلط الضوء على أعمال العدوان والاستفزاز. ويبدو أن الحالة تنزلق إلى خارج نطاق السيطرة. وما لم يتحل قادة كلا الجانبين بالشجاعة اللازمة وضبط النفس والصرامة من الآن فصاعدا، ستكون العواقب وخيمة على كلا المجتمع والمنطقة.

وقتل خمسة إسرائيليين وأصيب عدد منهم في اعتداء أربعة رجال يحملون سكاكين ومسدسات في الأسبوع الماضي على معبد يهودي في القدس الغربية. وقبل ذلك بحوالي أسبوع، طعن أحد جنود قوات الدفاع الإسرائيلية، وكذلك امرأة إسرائيلية شابة. وازداد استخدام السيارات أدوات للترهيب وقتل في تلك الاعتداءات عدة مدنيين إسرائيليين، بمن فيهم طفل رضيع.

ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، قتل ٤٧ فلسطينيا في الضفة الغربية منذ بداية العام. وأصيب الآلاف من الفلسطينيين في اشتباكات مع قوات الأمن الإسرائيلية في الضفة الغربية. ووقعت ٥٤٣ عملية لهدم المنازل خلال العام؛ وتشمل هذه العمليات العودة مجددا إلى عمليات الهدم الانتقامية، في مخالفة للقانون الدولي. وتقوم قوات الدفاع الإسرائيلية بالمزيد من الغارات المتعددة والعنيفة في القدس الشرقية والضفة العربية، وتستمر اعتداءات المستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين والممتلكات الفلسطينية.

إن الحقائق على أرض الواقع، على نحو ما ظل يحصل لبعض الوقت الآن، تؤدي إلى التلاشي التدريجي لآفاق التوصل إلى الحل القائم على وجود دولتين. ويجري تبديد الآمال. ويشهد الفلسطينيون في الضفة الغربية والقدس الشرقية انتهاك حقوقهم الإنسانية والاستيلاء على ممتلكاتهم وتدميرها واعتقال أطفالهم أو إصابتهم. ولا تزال غزة خاضعة للحصار، مع حالة إنسانية بالغة الخطورة وعدم وجود أي أفق لكي تصبح اقتصادا طبيعيا وجزاء من الدولة الفلسطينية. وفي الوقت نفسه، تشعر إسرائيل بأنها مهددة، ويعيش العديد من الإسرائيليين في خوف من أعمال العنف.

وقد اعترفت آيسلندا بدولة فلسطين في عام ٢٠١١. وتتضمن هذه الإشارة المتواضعة، إضافة إلى إشارات العديد من الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، رؤية قيام دولة على أساس حدود عام ١٩٦٧، وحالة يمكن أن تعيش فيها إسرائيل وفلسطين جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن. وفي ظل الظروف الراهنة، يلزم قادة كلا الجانبين أن يتخذا تدابير لوقف أعمال الانتقام والعنف. فضبط النفس أمر صعب ولكنه بحاجة إلى قيادة قوية. وحان الوقت الآن لكي ينخرط القادة بعضهم مع بعض. وسيؤدي الاستفزاز والانتقام إلى استمرار التدهور السريع.

السيد بيدرسن (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): إن التطورات التي حصلت مؤخرا تستدعي القلق البالغ. فأعمال القتل التي شهدناها خلال الأسابيع القليلة الماضية أعمال شنيعة ومروعة وغير مقبولة. ونحن نرد بشعور خاص بالاشمئزاز وبإدانة قتل أربعة مصليين في معبد يهودي في القدس في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر. ولا بد من وقف الإغراء بالدعوة إلى الانتقام والمزيد من الكراهية، ولا بد من وقف دوامة أعمال العنف.

إن القدس، وهي مدينة مقدسة لديانات السلام الكبرى الثلاث، يجب ألا تكون مركزا للاضطراب والعنف. ولتحقيق هذا الهدف، نرى أنه يجب احترام الوضع الراهن للأماكن المقدسة احتراما كاملا وينبغي عدم تحديه. ونشيد بمن يدعون إلى الاعتدال، مثل الحاخام الأكبر لليهود السفارديم إسحق يوسف، الذي وجه زملاءه أتباع العقيدة الموسوية بوقف القيام بالزيارات الاستفزازية إلى الحرم الشريف/جبل الهيكل.

لقد كانت أعمال العنف الأخيرة التي وقعت في القدس والحرب في غزة صيف هذا العام مجرد عارضا للمشكلة المستعصية. وتتمثل المشكلة في فشل الطرفين حتى الآن في التوصل إلى حل دائم على أساس وجود دولتين يمكن بموجبه للإسرائيليين وأيضا للفلسطينيين أن يعيشوا جنبا إلى جنب في جو من السلام والأمن والكرامة والاعتراف المتبادل. ولا بد من إعادة التنشيط العاجل لمفاوضات ذات مصداقية صوب تحقيق ذلك الهدف. وترى النرويج أن الطرفين لن يعودا إلى طاولة المفاوضات إذا تركا لشأنهما. فكلا الطرفين محاصران في ديناميكيات، داخلية وبينهما على السواء، تزيد الفجوات بينهما وتضعف جهود من يودون التفاوض. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي أن يهب لمساعدتهما.

كما تناشد النرويج الطرفين أن يمتنعا عن اتخاذ إجراءات انفرادية تستبق المفاوضات ومن جميع أشكال التحريض التي تؤدي إلى تقويض جهود القادة المعتدلين. وهذا يشمل زيادة بناء المستوطنات انتهاكا للقانون الدولي. وبدون استئناف عملية سياسية موثوقة، قد يمزق قريبا ما أنجز من أعمال فيما يتعلق ببناء أسس الحل القائم على وجود دولتين.

ومع أننا نأمل أن تتناول المفاوضات المسائل الأساسية للنزاع، فإن هناك تحديات إنسانية كبيرة تتطلب العمل الفوري. وكلل بالنجاح مؤتمر القاهرة بشأن فلسطين وإعادة إعمار غزة المعقود في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وشعرت النرويج بالسرور من التركيز الشامل للمؤتمر. ونؤكد الإصرار على أنه يجب تلبية الاحتياجات الإنسانية في غزة بعد المجابهات

العسكرية التي وقعت صيف هذا العام بمنظور يشمل فلسطين بأكملها. وينخرط المانحون في بناء دولة فلسطينية داعمة لإنهاء النزاع عن طريق المفاوضات. وتستدعي أعمال التدمير الهائل في غزة إعادة الإعمار العاجلة باعتبارها منظورا إنسانيا. ولذلك شعرت النرويج بالسرور من التعهدات التي قطعت. وفيما يتعلق بالاحتياجات العاجلة للسكان في غزة، من الاهمية الحيوية الآن أن مبلغ الـ ٥,٤ بلايين دولار الذي تعهد بتقديمه، بما في ذلك ٢,٥ بلايين دولار مخصصة لغزة، يترجم بسرعة إلى مساهمات حقيقية على أرض الواقع. ولذلك نناشد جميع الجهات المانحة الوفاء بتعهداتها بطريقة شفافة. ومن المفضل أن تقدم التبرعات من خلال السلطة الفلسطينية.

ولم يكن مؤتمر القاهرة هاما لتبرعاته فحسب، بل أيضا لرسالته السياسية الموحدة التي مفادها أنه لن يكون هناك تغيير أساسي في الحالة السياسية والأمنية والاقتصادية في غزة ما لم يرفع الحصار، وما لم تمارس السلطة الفلسطينية سلطتها الكاملة في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية بأكملها. والمطلوب تحلي القيادة في كلا الجانبين بالشجاعة بغية إنهاء الحالة التي لا يمكن استدامتها في غزة. وينبغي لكلا الطرفين أن يحرزا تقدما صوب التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار.

أولا، إن إعادة الإعمار المستدام في غزة سيتوقف إلى حد كبير على وضع إطار شامل لدعم فلسطين في ظل قيادة حكومة متلقية شرعية واحدة لفلسطين. ولذلك نناشد جميع الأطراف المعنية دعم عملية تسفر عن استعادة السلطة الفلسطينية لوظائف الحكومة والسيطرة الفعالة على غزة، بما في ذلك نقاط العبور. وتدعو النرويج جميع الفصائل الفلسطينية إلى إنهاء الانقسامات الداخلية والتعاون مع حكومة التوافق الفلسطينية، والتوحد وراء رؤية فلسطينية مشتركة في ظل قيادة الرئيس عباس.

ثانيا، إن تحول غزة بكل بساطة لن يتسنى ما لم تفتح نقاط العبور الحدودية. ولذلك نحث على إجراء تغيير للسياسة الإسرائيلية بحيث يمكن فتح الحدود والسماح لغزة بممارسة التجارة بشكل طبيعي وعلى أساس دائم، وفي الوقت نفسه تلبية الاحتياجات الأمنية للسكان المدنيين.

ويجب على كلا الطرفين أن يتعاونا مع الآلية المؤقتة لرصد مواد البناء الكبيرة الحجم التي تفاوضت عليها الأمم المتحدة، فضلا عن التحقق منها وتنفيذها بشكل كامل. ومن الضروري أيضا إحداث تحول يسمح بخروج الصادرات من غزة، وليس بإدخال الواردات إليها فحسب.

ثالثا، إن من الأهمية بمكان أن تتولى السلطة الفلسطينية المسؤولية عن جهود إعادة البناء في غزة، غير أن ذلك يقتضي زيادة التنسيق بين الجهات المانحة وإنشاء نظام لرصد التقدم المحرز في تنفيذ نتائج مؤتمر القاهرة. وبالمثل فإن الآلية الوحيدة الشاملة لمتابعة التعهدات والرسائل السياسية الواردة من القاهرة هي هيكل لجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين. وتمثّل هذه اللجنة المنتدى الوحيد الذي يشارك فيه كلا الطرفين بوصفهما عضوين، فضلا عن أنها توفر نظاما فعالا لرصد التقدم الذي يحرزه المانحون والأطراف بصورة مستقلة، فضلا عن الإبلاغ عنه. وفي سبيل الاستفادة من هذه الهياكل، تواصل النرويج إعادة تنشيط نظام تنسيق المعونة المحلية في رام الله والقدس. وسيكون الاجتماع المقبل للجنة، المقرر عقده في آذار/مارس ٢٠١٥ في بروكسل، أول اجتماع رفيع المستوى لتقييم مؤتمر القاهرة.

وتثير العديد من الإجراءات المتخذة من قبل إسرائيل في الضفة الغربية مؤخرا، بما في ذلك القدس الشرقية، الشعور بالقلق البالغ. ويدين المجتمع الدولي بالإجماع الاستيلاء على الأرض القريبة من بيت لحم، والإعلانات الصادرة مؤخرا عن خطط تتعلق ببناء مستوطنات جديدة، وخصوصا في غيفات حماتوس ورامات شلومو وهار حوما وراموت، وكذلك الأنشطة الاستيطانية الأخيرة في القدس الشرقية، واستمرار

عمليات الهدم والنقل القسري للسكان، علاوة على الخطط الرامية إلى تشريد البدو المقيمين في الضفة الغربية. فهذه الأفعال تشكّل انتهاكا للقانون الدولي وتترتب عنها آثار سالبة على إمكانية التوصل إلى حل الدولتين. ونحث إسرائيل على إعادة النظر في هذه الإجراءات والتخلي عنها.

إن للنرويج تاريخا من الالتزام إزاء الحالة في الشرق الأوسط، ومصير الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني. وندعم الجهود الدبلوماسية والإنسانية المتجددة الرامية إلى إحلال السلام والأمن وصون كرامة الإسرائيليين والفلسطينيين على حد سواء. وسنواصل القيام بذلك عن طريق قيادتنا للجنة الاتصال المخصصة لتنسيق المساعدة الدولية للفلسطينيين، وغير ذلك من السبل المواتية لتحقيق الهدف الشامل المتمثّل في التوصل إلى حل الدولتين.

السيد فانسوريفونغ (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): لقد ظلت قضية فلسطين مدرجة على جدول أعمال الأمم المتحدة لما يربو على ستة عقود حتى الآن، ومع ذلك لا توجد هناك بارقة أمل للشعب الفلسطيني لإعمال حقه في تقرير المصير ونيل الحرية. وقد حان الوقت لكي نتخذ خطوة تاريخية نحو إنهاء احتلال الأرض الفلسطينية وتمهيد الطريق أمام التسوية السلمية للتراع. ونرى أن تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين هو الهدف الأهم ويقتضي المشاركة الدولية المستمرة والنشطة. ونرحب بالقرارات التي اتخذها العديد من البلدان فيما يتعلق بالاعتراف بدولة فلسطين، ونأمل أن تحذو المزيد من البلدان حذوها.

وأود أن أعرب عن تقديري العميق للأمين العام بان كي – مون، على جهوده التي لا تكل لوضع حد لهذه المسألة التي طال أمدها.

ويساورنا عميق القلق إزاء التراع الذي نشب في قطاع غزة وما حولها في تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤، والذي أدى إلى خسائر هائلة في الأرواح بين السكان الأبرياء، بمن فيهم المدنيون، وخاصة الأطفال والنساء وكبار السن، وأسفر عن تدمير المنازل والبنية التحتية المدنية، بما في ذلك مرافق الأمم المتحدة، علاوة على تشريد مئات الآلاف من المدنيين. ويساورنا بالغ القلق أيضا إزاء تصاعد العنف مؤخرا في الضفة الغربية والقدس. وندعو جميع الأطراف إلى بذل قصارى الجهود اللازمة لمنع زيادة تفاقم الحالة المتوترة جدا بالفعل، واتخاذ جميع الخطوات الممكنة لتهيئة الظروف المساعدة على نجاح مفاوضات السلام، والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوض الثقة ويعرّض المحادثات للخطر، بما في ذلك مواصلة بناء الوحدات الاستيطانية في الأرض الفلسطينية المحتلة، وشن الهجمات على المواقع الدينية والمدنيين في كلا الجانبين.

وتأمل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية في إيجاد حل سلمي عادل ودائم وشامل للتراع الفلسطيني، بما يتسق مع قرارات الأمم المتحدة، والمبادرات الرئيسية الجارية على مدى العقود الماضية، والتي تتوخى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، تتوفر لها مقومات البقاء وعاصمتها القدس الشرقية، وتعيش جنبا إلى جنب وفي سلام وأمن مع دولة إسرائيل ومع جيرانها الآخرين، داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. وعليه، فإننا ندعو الطرفين إلى استئناف مفاوضات السلام المباشرة، والإسراع نحو التوصل إلى تسوية سلمية نهائية على هذا الأساس.

لقد اعترفت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بدولة فلسطين منذ فترة طويلة. وأود أن أؤكد مجددا دعمنا المستمر للشعب الفلسطيني في تحقيق هدفه الذي طال انتظاره، والمتمثل في إقامة دولة فلسطين السلمية التي تتوفر لها مقومات البقاء وتنعم بالرخاء، وأن تكون عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشيد بدور وكالات الأمم المتحدة وعملها، وخاصة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، في تقديم المساعدة، بما في ذلك

المساعدة في حالات الطوارئ، إلى الشعب الفلسطيني على مدى سنوات عديدة وفي ظل صعوبات متعددة. ونأمل أيضا للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف كل النجاح في مساعيها النبيلة الرامية إلى تحقيق تسوية قضية فلسطين بطريقة سلمية عادلة وشاملة ودائمة.

السيد عبد الرحمانوف (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية): نشكر الأمين العام على تقريره عن تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية (A/69/371). ونشكر أيضا أعضاء اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/69/35).

يعرب بلدي عن شعوره بالقلق البالغ إزاء استمرار النزاع والانتهاكات في فلسطين وفي أراضيها المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية وقطاع غزة، وفي المنطقة بأسرها. ولا تسمح لنا التطورات الجارية هناك بالحديث عن أي تحسن في الحالة أو التخفيف من حدتها. وندين إطلاق الصواريخ من جانب حماس، والاستخدام غير المتناسب للقوة من جانب إسرائيل في المناطق المكتظة بالسكان، الأمر الذي يؤدي إلى فقدان المئات من أرواح المدنيين الأبرياء من كلا الجانبين. ونشعر بالقلق العميق إزاء استمرار انتهاك حقوق الإنسان ومعاناة السكان المدنيين، وخاصة الفئات الضعيفة.

ومن المؤسف أن العديد من السنوات من المفاوضات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بمشاركة قوية من المجتمع الدولي بأسره، لم تحقق أي نتائج ملموسة. وما يزال استمرار النزاع الإسرائيلي – الفلسطيني يهدد السلام والأمن الإقليميين والدوليين، بما في ذلك من آثار سلبية لا تقتصر على المنطقة وحدها، وإنما تتجاوزها إلى جميع أنحاء العالم. وينبغي أن يتمثل الهدف النهائي للجهود التي تبذلها جميع الأطراف المعنية في استئناف عمليات السلام على جميع المستويات وتعزيزها. ويجب على جميع أطراف النزاع في الشرق الأوسط أن تفي بالتزاماتها بقدر أكبر من الشعور بالمسؤولية والمساءلة. ونشيد بعملية المصالحة الفلسطينية الداخلية، وتوحيد الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية بهدف التخفيف من حدة هذه الحالة.

وتعرب كازاخستان عن أملها في أن تسهم الإجراءات الدولية المتخذة، بما في ذلك المتخذة من قبل الأمين العام، في وقف إطلاق النار واستئناف محادثات السلام والمضي بها قدما. ويثني وفد بلدي على العمل الذي تضطلع به وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. ويكرر وفد بلدي اعترافنا بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وإقامة دولة فلسطين المستقلة في حدود عام ١٩٦٧، تتعايش بسلام مع إسرائيل، وتحصل على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة.

وإن حل الدولتين هو الخيار الوحيد لتحقيق السلام الدائم، ويجب التوصل إليه عبر المفاوضات المباشرة الهادفة والموجهة إلى إيجاد حل شامل عادل ودائم يشمل إنهاء الاحتلال والنزاع. وأدعو القادة الإسرائيليين والفلسطينيين إلى إبداء الحكمة والمسؤولية والإرادة السياسية بهدف التوصل إلى اتفاق سلام تاريخي يفي بالطموحات المشروعة لشعبيهما.

وما دامت قضية فلسطين ترتبط ارتباطا مباشرا بالحالة في الشرق الأوسط، فإن كازاخستان لتشعر بالقلق الشديد إزاء الحالة بمجملها هناك. وهناك حاجة إلى بذل جهود دولية حسنة التنسيق من أجل وقف سفك الدماء العبثي، والتوصل إلى حل سياسي بمشاركة جميع الأطراف المعنية، على أن يُصغَى إلى أصواتها وشواغلها. وعلينا أن نبذل قصارى جهدنا لاستعادة السلام والاستقرار في المنطقة، وبما يمكّن من القضاء على العوامل المزعزعة للاستقرار، وتوفير الظروف السلمية المناسبة لعودة اللاجئين وإنعاش الاقتصاد بهدف تسوية الأزمة السياسية التي تترتب عنها آثار هائلة على الأمن وحقوق الإنسان، علاوة على آثارها الإنسانية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد محمد أمينوف (طاجيكستان)

وختاما، ندعو مرة أخرى وعلى وجه الاستعجال، جميع الأطراف، وخاصة تلك التي تتمتع بالقدرة والنفوذ، إلى تسخير إرادتها السياسية لكفالة تحقيق السلام والأمن الدائمين في الأراضي الفلسطينية وفي جميع أنحاء الشرق الأوسط، عن طريق اتباع نهج حقيقي متعدد الأطراف لتحقيق الحرية والعدل لجميع السكان.

السيدة سواريث مورينو (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (تكلمت بالإسبانية): تهنئ فنزويلا اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، على عملها الجدير بالثناء في تعزيز حق تلك الدولة الشقيقة في تقرير المصير ونيل الاستقلال والسيادة. وعليه، فإننا نرحب بتقرير اللجنة الوارد في الوثيقة A/69/35.

وبالنسبة لفنزويلا، فإن السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني تتيح فرصة طيبة لتعزيز عملية مفاوضات السلام بين إسرائيل وفلسطين من أجل التوصل إلى حل سياسي تفاوضي للنزاع. ويؤكد بلدنا مجددا دعوته إسرائيل إلى الانسحاب من الأراضي الدولة الفلسطينية المحتلة وإنهاء سياسة الاستيطان التي تدعم المستوطنين الإسرائيليين، وأن تشرع في هدم الجدار. ونطالب أيضا برفع الحصار القاسي المفروض على الفلسطينيين في قطاع غزة بشكل نهائي، ووضع حد لتلك التدابير غير الشرعية المستمرة على مدى سبع سنوات. ومن الضروري أن تمتثل إسرائيل للقانون الدولي دون قيود، بما في ذلك قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، نظرا لأهمية ذلك في تحقيق السلام الوطيد والدائم في الشرق الأوسط.

وتدين فنزويلا إدانة قاطعة الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها السلطة القائمة بالاحتلال، بما في ذلك، في جملة أمور، الاستخدام العشوائي للقوة والاحتجاز التعسفي للأطفال والنساء والرجال، والتشريد القسري الجماعي، وهدم المنازل، والحرمان من الوصول إلى المياه والأراضي بغرض الزراعة، ومضايقة المدرسين والتلاميذ في قطاع غزة، وفرض القيود على حرية التنقل. وقد تركت ممارسات إرهاب الدولة وجرائم الحرب التي ترتكبها السلطة القائمة بالاحتلال آثارا سلبية على المنظومة الجنائية الدولية على نحو لم يعد ممكنا تجاهله.

ختاما، وبمناسبة اليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، تؤكد فنزويلا مجددا تأييدها لحق تلك الدولة الشقيقة في تقرير المصير. ونؤيد وجود دولة فلسطينية حرة مستقلة ذات سيادة، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام، داخل حدود ما قبل عام ١٩٦٧ المعترف بها دوليا، وعاصمتها القدس الشرقية.

وفي الختام، نؤيد قبول فلسطين بوصفها دولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة.

السيد لعسل (المغرب): أود في البداية أن أنوه بالجهود الجبارة والحميدة التي تقوم بها اللجنة المعنية بممارسة الفلسطينيين لحقوقهم غير القابلة للتصرف تحت رئاسة السفير فودي سيك. وأود التذكير برسالة التضامن التي بعث بها صاحب الجلالة الملك محمد السادس إلى رئيس اللجنة، معبِّرا عن تضامن المملكة المغربية مع الحقوق الفلسطينية كاملة، وإقامة دولته الحرة على حدود ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشريف، ولخدمة القضية الفلسطينية.

ينعقد اجتماعنا هذا في ظرف دقيق وحرج تمر به القضية الفلسطينية. ذلك أنه بعد انطلاق المفاوضات في تموز/يوليه ٢٠١٣ برعاية الولايات المتحدة الأمريكية، والجهود التي قام بها وزير الخارجية، السيد جون كيري، اعتقد المؤمنون بالسلام بأن تفضي هذه المفاوضات إلى حل ينهي أمد الاحتلال. كما استبشروا خيرا بعودة التصالح الفلسطيني وقيام حكومة وفاق وطني.

إلا أن الأمور ذهبت عكس ما نشده محبو السلام وتوقفت المفاوضات باختلاق ذرائع إسرائيلية غير مقنعة. ثم استفاق العالم بعد ذلك على العدوان الإسرائيلي غير المبرر وغير المقبول على غزة، وقد ذهب ضحيته أكثر من ٢ ٠٠٠ فلسطيني، بمن فيهم الأطفال والشيوخ والنساء والعجزة، علاوة على الآلاف من الجرحى الذين هُدِمت فوق رؤوسهم منازلهم وشُرّدت عائلاتهم وأهدرت ممتلكاتهم، مما فاقم من تردي الوضع الإنساني المنهك أصلا بفعل شتى الممارسات الإسرائيلية الممنهجة والاستفزازية للنيل من الشعب الفلسطيني، إذ لم يبق هناك مكان آمن، وأدى العدوان إلى كارثة إنسانية غير مسبوقة، بل لم تسلم من الاستهداف حتى المدارس التابعة لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى التي ضاقت باللاجئين الذين اعتقدوا أنها ملاذا آمنا. كل ذلك في انتهاك صارخ لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي والقانون الإنساني الدولي.

وبتعليمات من صاحب الجلالة الملك محمد السادس، رئيس لجنة القدس، بادر المغرب منذ بدء العدوان الإسرائيلي الأخير على الشعب الفلسطيني في غزة إلى تقديم مساعدات إنسانية ومالية إلى الأشقاء الفلسطينيين تضامنا معهم في محنتهم.

كما شارك المغرب في مؤتمر المانحين الذي استضافته القاهرة في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر الماضي بدعة من مصر والنرويج. وفي هذا الإطار ستساهم المملكة المغربية في ”خطة إعمار غزة“ عبر تنفيذ عدد من المشاريع التي سيتم تحديد نوعيتها والترتيبات الخاصة بها، بتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي إطار آلية الأمم المتحدة التي ستوضع لهذه الغاية لإعادة إعمار غزة. ولا يفوت وفد بلادي أن ينوه بالجهود المصرية، سواء فيما يخص التوصل إلى الهدنة التي أبرمت في ٢٦ آب/أغسطس الماضي، والجهود المتتالية لجعلها دائمة.

تتابع المملكة المغربية بانشغال بالغ وبقلق كبير النهج التصعيدي الذي اختارته إسرائيل للتعامل مع قضية القدس الشريف، والمتمثل في توالي تصريحات استفزازية لجهات إسرائيلية مسؤولة، واستمرار تهويد القدس وإقامة المستوطنات وتهجير السكان والاعتداءات المتكررة على الحرم القدسي وعلى المصلين ومحاولة نسف الوضع القانوني للقدس الشريف، كما حددته قرارات الشرعية الدولية بوصفه جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وهي بذلك تزج بالقضية في متاهات الصراعات الدينية والعقائدية.

وإذ تستنكر المملكة المغربية بشدة هذا الأسلوب العدائي الذي يذكي الشعور بالظلم لدى الفلسطينيين وملايين المسلمين عبر العالم، والمتنافي مع قرارات الأمم المتحدة بشأن القدس الشريف وبقية الأراضي الفلسطينية المحتلة، والمتنافي أيضا مع الجهود الدولية الرامية إلى إيجاد تسوية عادلة للنزاع في منطقة الشرق الأوسط، مما يعطي الفرصة لترعرع تطرف مضاد لن يفلت من عواصفه المدمرة أحد. وفي هذا الإطار يدعو المغرب المجتمع الدولي إلى تحمُّل مسؤوليته والضغط على إسرائيل حتى توقف عدوانها على المسجد الأقصى المبارك، وتكف عن أعمال التهويد وبناء المستوطنات في القدس الشريف.

وفي هذا الإطار، يدعو المغرب المجتمع الدولي إلى تحمل مسؤولياته والضغط على إسرائيل حتى توقف عدوانها على المسجد الأقصى المبارك وتكف عن أعمال التهويد وبناء المستوطنات في القدس الشريف.

إن المملكة المغربية التي يرأس عاهلها، صاحب الجلالة محمد السادس، لجنة القدس احتضنت بالرباط يوم ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر الجاري اجتماعا تنسيقا للفريق الوزاري المنبثق عن منظمة التعاون الإسلامي المكلف وفق توصية الدورة العشرين للجنة القدس، التي استضافها المغرب تحت الرئاسة الفعلية لجلالته في كانون الثاني/يناير الماضي بمراكش، والاجتماعين الأخيرين لمجلس وزراء خارجية الدول الأعضاء في المنظمة، انطلاقا من الإيمان الراسخ بأن احترام حقوق الشعب الفلسطيني،

وعلى رأسها حقه في إقامة دولة فلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف، هو السبيل الوحيد لإقامة سلام عادل ودائم للصراع في منطقة الشرق الأوسط، ومن ثم تعزيز السلم والأمن الدوليين. ولا يفوتني أن أُذكر بأن جلالة الملك شدد في عدة مناسبات وبشتى الوسائل، سواء في اللقاءات الثنائية أو في المحافل الدولية، على ضرورة وضع حد للاستيطان وتهويد القدس، ومن جملتها رسالة جلالته إلى بابا الفاتيكان، التي ينبه فيها إلى مخاطر الإعلان عن أي تصرف أحادي من شأنه ضرب المعالم الحضارية الإسلامية للقدس الشريف.

كما بعث جلالته برسائل إلى الفاعلين الدوليين بشأن التطورات الخطيرة التي تعرفها مدينة القدس بفعل تمادي السلطات الإسرائيلية في تنفيذ مخططها الرامي إلى تغيير الوضع القانوني والمعالم التاريخية والروحية والإنسانية للمدينة المقدسة، منبها إياها إلى مخاطر الإقرار بمشروع تهويد القدس، ومؤكدا بذلك على إدانة المغرب واعتراضه الشديد على هذا المشروع الإسرائيلي الهدام.

إن السبيل الوحيد والسليم لحل القضية الفلسطينية لن يتأتى بالحرب وإراقة الدماء وقتل المدنيين الأبرياء، بل بالعودة إلى طاولة المفاوضات وبنية حسنة داخل إطار محدد المعالم لتحقيق حل الدولتين اللتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلم وأمان وتعايش وتعاون. ويبقى موقف المغرب من هذا الصراع ثابتا وغير متزحزح وهو يرتكز على مبادرة السلام العربية وأسس ومبادئ ومرجعيات تحقيق السلام على أساس قيام دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧.

السيد لاسو ميندوزا (إكوادور) (تكلم بالإسبانية): يعلن بلدي تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ومن الأهمية الخاصة لبلدي أخذ الكلمة في الجلسة العامة التي تعقدها اليوم الجمعية العامة للاحتفال باليوم الدولي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وللإعراب عن تحايا بلدي الأخوية لشعب فلسطين وحكومتها. وتقدم الظروف السلبية التي يمر بها في الوقت الحالي الشعب الفلسطيني دليلا لنا جميعا على الكفاح المستمر والشرعي لهذا الشعب الشجاع من أجل تحقيق الإقرار بهويته وحقه في العيش بحرية وفي إقامة دولة فلسطين ذات السيادة. وبعد الإقرار بهذه الحقيقة لعدة سنوات الآن، سعى وفد بلدي لتجسيد العلاقة بين جمهورية إكوادور ودولة فلسطين بفتح سفارة دولة فلسطين في إكوادور وإقامة شكل مماثل للتمثيل الدبلوماسي لإكوادور في رام الله.

إن ما خلفه العدوان العسكري الإسرائيلي على الأرض الفلسطينية، لا سيما في قطاع غزة، من أحدث إرث للدمار أصاب الضمائر بالصدمة وأكد، من أية وجهة نظر، على أنه لا يمكن استدامة الوضع الراهن وأن تحقيق السلام في الشرق الأوسط يتطلب التوصل إلى حل نهائي للقضية الفلسطينية. وينبغي أن يشمل الحل الاعتراف بدولة فلسطين المستقلة وذات السيادة والديمقراطية ولديها مقومات البقاء والمتصلة الأراضي التي تتعايش مع إسرائيل في سلام وأمن، وعلى أساس حدود ما قبل ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية. كما يتطلب الحل وضع حد للاحتلال العسكري والاستيفاء الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير والسيادة على أرضه. ويشجع الحل المعالجة العادلة لمسألة اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا من أراضيهم. ويتطلب الحل إنهاء الحصار المفروض على قطاع غزة ووقف سياسة الاستيطان والرجوع عنها وبناء إسرائيل للجدار، وهي أعمال تنتهك القانون الدولي، على نحو ما قضت به محكمة العدل الدولية.

وستبت الجمعية العامة اليوم في مشاريع قرارات مختلفة متصلة بالقضية الفلسطينية والحالة في الشرق الأوسط، وهي جميعا قدمها بلدي. وفي هذا الصدد، ننوه إلى أن مشاريع القرارات هذه جاءت نتيجة لزيادة الوعي الذي تنشئه هذه

المسألة فيما بين الأغلبية الساحقة للمجتمع الدولي. وباشر المجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة، السير في الطريق المفضي إلى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الكاملة باعتباره دولة وإنشاء عدد من الهيئات – بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، واللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس حقوق الإنسان للسكان في الأراضي المحتلة، وشعبة حقوق الفلسطينيين التابعة للأمانة العامة – التي تدعم القضية من منظورات مختلفة وبالتالي أسهمت في تخفيف حدة الحالة المتردية التي تحملها الفلسطينيون على مدى العقود الماضية. وتؤكد إكوادور مجددا على التزامها الكامل بأعمال هذه الهيئات ودعمها لها.

وبعد ذلك القول، علينا أن نقر بأنه حتى الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بالمزيد من العمل وينبغي أن تفعل ذلك. وعلى مجلس الأمن، وهو الهيئة التي كلفها الميثاق بالمسؤولية عن صون وإعادة السلام والأمن الدوليين، أن يضطلع بدوره حاليا في وقت يعرض عليه مشروع قرار قدمته الجامعة العربية، ونأمل أن يحظى مشروع القرار بالمعاملة التي تتطلبها الظروف.

وفي حين نشجع الطرفين، لا سيما إسرائيل، على الاستئناف الفوري للمفاوضات في إطار الحل القائم على وجود دولتين، فإننا نناشد ذلك البلد الامتناع عن اتخاذ إجراءات انفرادية تضفي الصبغة الدينية على النزاع، وهو أمر يمكن أن يصبح عنصرا خطيرا للغاية في النزاع. وعلى العكس، ينبغي أن تحافظ إسرائيل على الوضع الراهن للمواقع الدينية، بما فيها المسجد الأقصى وكامل مجمع الحرم الشريف.

وفي الختام، أود أن أناشد الأمم المتحدة، ولا سيما مجلس الأمن، التمكين من التحقيق العاجل لانضمام دولة فلسطين الكامل والحتمي إلى منظمتنا باعتبارها الدولة العضو ١٩٤.

السيدة أرسي إيتشيبيريا (كوستاريكا) (تكلمت بالإسبانية): بالنيابة عن حكومة كوستاريكا وشعبها، أود أن أعرب عن تضامننا في هذا اليوم الخاص جدا مع الشعب الفلسطيني. ونود أن نشارك شعب فلسطين هذا العام الإقرار بالسنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. لقد انقضت سبعة وستون عاماً منذ أن صوتت كوستاريكا لصالح القرار ١٨١ (د-٢)، الذي اقترح كحل إقامة دولتين في فلسطين التي كانت تحت الانتداب البريطاني سابقا. وقد اعترفنا في عام ٢٠٠٨ بدولة فلسطين، وأيدنا انضمامها لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) في عام ٢٠١١. وقبل عامين، صوتت كوستاريكا لصالح القرار ١٩/٦٧ بشأن مركز فلسطين، مما مكنها من أن تصبح دولة مراقبة دائمة هنا في الأمم المتحدة.

وتعيد كوستاريكا، بوصفها دولة ديمقراطية ليس لها جيش منذ ٦٦ سنة ومن المدافعين عن السلام وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان، التأكيد على إدانتها الثابتة للتصعيد والعنف في النزاع. ومرة أخرى، ندعو الطرفين للعمل على تسوية خلافاتهما التي حالت دون عيش شعبي الجانبين بسلام وأمن لفترة طويلة. وفي هذا الصدد، ندعو إلى استئناف المفاوضات استناداً إلى الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقات السابقة المبرمة بين الطرفين، المدعومة من القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة.

نحن نريد تحقيق السلام والاستقرار في فلسطين في المستقبل القريب، وهو أمر يطمح إليه كل مجتمع، والذي من شأنه أن يحول آمال الشعب إلى واقع ملموس.

السيد بيركايا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر الرئيس كوتيسا على عقد هذه الجلسة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره المعنون ”تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية“ (A/69/371) وتؤيد إندونيسيا البيان الذي أدلى به ممثل المملكة العربية السعودية باسم منظمة التعاون الإسلامي (انظر A/69/PV.59).

وقد أكد المجتمع الدولي دائما تأييده الساحق للتسوية السلمية للتراع بين فلسطين وإسرائيل. ولا يوجد أي حل عسكري لهذا التراع. يجب على جميع الأطراف بذل جهود كبيرة في السعي إلى تحقيق السلام. يجب على المجتمع الدولي بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يكون على أهبة الاستعداد لتقديم أكبر قدر ممكن من المساعدة، من أجل ضمان أن تجري عملية السلام بتراهة ومصداقية وأن تركز على تحقيق النتائج. وقد تابعت إندونيسيا ببالغ القلق الأحداث التي تكشفت مؤخرا في القدس، لا سيما الهجمات الإسرائيلية المستمرة ضد المسجد الأقصى. تلك الإجراءات تعمل فقط على إشعال الأعمال العدائية وزيادة تفاقم الحالة المتفجرة أصلا. ونود أيضا التأكيد أن الضفة الغربية، بما فيها المسجد الأقصى، هي جزء لا يتجزأ من الأرض الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وبناء على ذلك، فإن بناء المستوطنات في المنطقة لا يتعارض مع القانون الدولي فحسب، وإنما يعوق إنشاء دولة فلسطين القادرة على البقاء، والتي نتوقع أن تتمخض عن عملية السلام.

كما شهد عام ٢٠١٤ العدوان الإسرائيلي اللاإنساني على قطاع غزة. ولم يؤد العدوان إلا إلى تعميق الأزمة الإنسانية في غزة، التي هي متردية أصلا بسبب الحصار الإسرائيلي. والحصار الذي دخل عامه الثامن على التوالي، ليس أكثر من عقاب جماعي مفروض على سكان قطاع غزة، وانتهاك واضح للقانون الدولي. وفي مسألة مختلفة ولكنها ذات صلة، تود إندونيسيا أيضا أن تؤكد على أن عام ٢٠١٤ يتزامن مع الذكرى السنوية العاشرة للفتوى الصادرة عن محكمة العدل الدولية بشأن الجدار العازل. وقد تحددت عدم شرعية الجدار بوضوح في الفتوى. ومع ذلك تواصل إسرائيل عمليات البناء. ونحن نتشاطر رأي المحكمة بأن الجدار هو بمثابة ضم فعلي وليس إجراء أمني مؤقت، كما ادعت إسرائيل.

يجب أن يكون المجتمع الدولي حازما. لا يمكننا السماح باستمرار انتهاك القانون الدولي من جانب إسرائيل. لذلك ترى اندونيسيا أن إنشاء لجنة التحقيق التابعة لمجلس حقوق الإنسان هو جهد مرحب به لوضع حد لثقافة الإفلات من العقاب على انتهاكات إسرائيل. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد مجددا بالغ القلق إزاء رفض إسرائيل مؤخرا منح حق الوصول لأعضاء اللجنة لدخول قطاع غزة. ومن شأن الوجود الفعلي للجنة في غزة، ليشهدوا الأوضاع في أعقاب العدوان الإسرائيلي مباشرة، أن يسهم في تحقيق مهني وموضوعي ويتمتع بالشفافية.

واعتمدت الجمعية العامة في العام الماضي القرار ١٢/٦٨، بإعلان سنة ٢٠١٤ السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وتوشك السنة على الانتهاء، في حين أن الوعد بالسلام للشعب الفلسطيني لا يزال يلوح بعيداً في الأفق. وبحزن شديد، نحيط علما بالملاحظة التي أبداها الأمين العام بأن الحل عن طريق التفاوض من أجل المساعدة في إعمال الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني لا يزال بعيد المنال. وبدلاً من حل الدولتين المنشود، أدى تطور الأحداث، وبشكل خطير إلى واقع الدولة الواحدة.

وما زال يحدونا أمل كبير أن عام ٢٠١٤ يمكن أن يشهد تحقيق تقدم مفاجئ وملموس في الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والذي سوف يلقي بعض الضوء للشعب الفلسطيني في نفق سعيه لنيل الاستقلال. ولذلك تدعو إندونيسيا إسرائيل إلى الاستجابة للتطلعات النبيلة للمجتمع الدولي، وهي: إنشاء دولة فلسطين المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية. وسيظل العالم يشهد العنف بين فلسطين وإسرائيل، حتى يتم إعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف. ولذلك أؤيد تماما الكلمات التي أعرب عنها الأمين العام خلال مؤتمر إعادة إعمار غزة في الشهر الماضي ”إن دورة البناء والتدمير يجب أن تتوقف“. وتحقيقا لهذه الغاية، يجب أن يتوقف الاحتلال الإسرائيلي فورا.

السيد إستريمي (الأرجنتين) (تكلم بالإسبانية): تعتقد جمهورية الأرجنتين بأنه يتعيّن على المجتمع الدولي أن يلتفت إلى المعنى المقصود من هذا العام، الذي تم إعلانه باعتباره السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. وهذا يعني تحمل المسؤولية إزاء الحاجة الماسة إلى وضع حد للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني، ولا سيما بالنظر إلى أن ٦٧ عاما قد انقضت منذ اعتماد قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) و ٤٧ عاما انقضت منذ الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة والقدس الشرقية والضفة الغربية.

ونلاحظ أنه منذ انعقاد مؤتمر السلام في مدريد عام ١٩٩١، فقد تم إطلاق العديد من مبادرات السلام، سواء كانت متعددة الأطراف أو من مختلف الدول. ومع ذلك، لم يحقق أيٌّ منها الهدف الذي نسعى إليه جميعا، وهو وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي وإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقادرة على البقاء. وفي الواقع، أعقب مؤتمر مدريد للسلام، المفاوضات التي تمت في إطار عملية أوسلو، والتي أدت إلى توقيع إعلان المبادئ في عام ١٩٩٣ واتفاقات عام ١٩٩٤ في القاهرة. وفي وقت لاحق، في العام ٢٠٠٠، عُقدت قمة كامب ديفيد؛ وفي عام ٢٠٠٢، أطلقت مبادرة السلام العربية في بيروت؛ وفي عام ٢٠٠٣، اعتمدت المجموعة الرباعية خريطة الطريق. بعدئذ، وفي عام ٢٠٠٥، عقد مؤتمر قمة شرم الشيخ، وفي عام ٢٠٠٧، استؤنفت المفاوضات في أنابوليس. في وقت لاحق أيضا، وفي عام ٢٠١٠، انطلقت المحادثات المباشرة بين الطرفين. وفي عام ٢٠١١، أعيد إطلاق خطة السلام التي وضعتها المجموعة الرباعية. وفي عام ٢٠١٢، طرحت الجامعة العربية اقتراحها للسلام مرة أخرى. وفي الآونة الأخيرة، كانت هناك جهود إضافية من أجل إجراء مفاوضات مباشرة بين الطرفين.

وكان بوسعي أن أتطرق إلى المبادرات أو المقترحات الأخرى التي تم طرحها على مر السنين، ولكن أعتقد أن هذه القائمة تكفي لتوضيح الإحباط الموجود على الصعيد العالمي في غياب أي تقدم نحو تحقيق السلام بين فلسطين وإسرائيل.

ويدرك جميع المجتمعين هنا اليوم الظروف التي تحظى بتأييد واسع من المجتمع الدولي من أجل تحقيق السلام، وهي: السلام على أساس حل الدولتين – مع قيام دولة فلسطينية ضمن حدود حزيران/يونيه ١٩٦٧، كما اتفق عليه الطرفان وتكون القدس عاصمة لكلتا الدولتين – والحل المنصف والعادل والنهائي لمسألة اللاجئين، وبالطبع الاعتراف بحق إسرائيل في العيش في سلام وأمن داخل حدود معترف بها دوليا. وللأسف، على الرغم من العديد من الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتحقيق السلام، فلا تزال الحالة تتسم بالدورات المتكررة من العنف والدمار.

وفيما يتعلق بالأحداث التي وقعت في غزة في الصيف الماضي، تدين الأرجنتين الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل، والذي أودى بحياة عدد كبير جدا من المدنيين، بما في ذلك النساء والأطفال وكبار السن، وشمل الهجمات على المدارس والمستشفيات، والحصار الذي تفرضه إسرائيل على القطاع. وفي الوقت نفسه، أود أن أوضح أن الأرجنتين تدين بأقوى العبارات إطلاق حماس الصواريخ على إسرائيل من داخل غزة.

ويعرب بلدي عن بالغ القلق إزاء الأزمة الإنسانية الجارية في غزة. ولهذا السبب، شاركنا وساهمنا في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لدعم إعادة إعمار غزة وشاركنا بنشاط في مؤتمر القاهرة الذي عقد في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد ٥٠ يوما من العنف والدمار غير المسبوق في تموز/يوليه وآب/أغسطس، فإن إعادة بناء غزة وتلبية الاحتياجات الهائلة للضحايا، هي ضرورات إنسانية وسياسية وأخلاقية أو هي أمور في غاية الإلحاح. وتثير مشاهد الدمار التي شهدناها في غزة أسئلة مشروعة، استنادا إلى الأحكام الواردة في القانون

الإنساني الدولي، ولا سيما تلك المتعلقة بالالتزام بالحماية حقوق المدنيين.

وبينما تبدأ أعمال إعادة البناء مرة أخرى، وتُبذل الجهود حاليا لتعزيز الهدنة التي تم التوصل إليها في ٢٦ آب/أغسطس، يتعين علينا أن نفكر في الأجل الطويل. كما سيتطلب الخروج من دوامة الدمار، التوصل إلى حل دائم يتجاوز مجرد تقديم المساعدة القصيرة الأجل مع ترك الأسباب التي تؤدي إلى العنف على حالها. وأحد الاستنتاجات الرئيسية لمؤتمر القاهرة هو تحديداً ما يلي: الإبقاء على الوضع الراهن ليس خياراً.

وفيما يتعلق بحالة التوتر السائدة في القدس الشرقية والضفة الغربية، تدين الأرجنتين بشكل قاطع أعمال العنف والتحريض على مدى الأيام والأسابيع الأخيرة، مثل الهجوم الوحشي على كنيس (كهيلات بني توراة) في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر والهجمات التي ارتكبها المستوطنون ضد مسجد المغيّر في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر والتي مرت دون عقاب. جميع هذه الأعمال غير مقبولة ولا يمكن تبريرها.

ونحن نلاحظ ببالغ القلق أن رد إسرائيل على الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة يركز تقريبا بشكل حصري على البعد الأمني، بما في ذلك العمليات العسكرية والاعتقالات الجماعية واستئناف الممارسة المتمثلة في هدم منازل الأشخاص المتهمين بارتكاب أعمال الإرهاب ومنازل أسرهم. وفي الوقت نفسه، لا يزال التوتر على أشده، بسبب التدابير الانفرادية وأعمال التحريض والقيود المفروضة على الأماكن المقدسة في القدس. وهذا يعمل على أكثر من مجرد إضافة بعد ديني للأزمة، التي نعتقد أنه سيكون من الصعب احتواؤها كما أنها قابلة للتفجر.

إننا نشجب الخطابات التحريضية من المتطرفين من كلا الجانبين. ونحن نأسف لأن إسرائيل، وفي ضوء هذه الخلفية التي هي بالفعل حساسة جدا، تواصل حملتها الاستعمارية، بإقامة المستوطنات الجديدة والاستيلاء على المزيد من الأراضي في القدس الشرقية والضفة الغربية. وفي هذا الصدد، نشير مرة أخرى، أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة قد تقرر أنها غير قانونية، ونحن نعتقد أن هذه الإجراءات الانفرادية تهدد السلام وتجعل المهمة المتمثلة في تحقيق حل الدولتين أكثر صعوبة. وفي هذا السياق، أشير إلى أن الموقف الذي اعتمده بلدي بصفته عضوا غير دائم في مجلس الأمن وهو أنه لا بد لمجلس الأمن أن يكف عن التساهل، بعدم اتخاذه أي إجراء، إزاء الأعمال الاستفزازية وغيرها من الأعمال التي تتعارض مع السلام، ويجب أن يبذل كل ما في وسعه من أجل إنقاذ الحل القائم على وجود دولتين قبل فوات الأوان.

وفي الختام، أود أن أعرب عن رأي الأرجنتين القائل بأن جذور العنف في الأراضي الفلسطينية المحتلة تكمن في انعدام الأمل والجمود الذي يكتنف المفاوضات.

إن بذل الجهود المشتركة حاسم الأهمية. ونعتقد أن العمل يجب أن يمتد إلى أبعد من المرحلة التي وصل إليها حتى الآن. ولا تكفي إدانة الاستخدام المفرط للقوة من جانب إسرائيل أو إطلاق الصواريخ من حماس؛ والإعراب عن فزعنا إزاء قتل المدنيين، لا سيما النساء والأطفال؛ وأن نكرر مرارا أن تشييد المستوطنات غير قانوني ويتعارض مع السلام؛ أو نعرب عن قلقنا البالغ إزاء أعمال المستوطنين المتطرفين الغاشمة وأفعال التحريض على العنف في الأماكن المقدسة في القدس. ذلك لا يكفي. حان الوقت للقول إن هناك ما يكفي من التصريحات المتكررة وما يكفي من العنف غير الضروري، ولأن نعمل صوب تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين، على النحو الوارد في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية والعديد من الوثائق الأخرى التي تفاوض عليها المجتمع الدولي على مدى العقود الماضية.

السيد رحمن (بنغلاديش) (تكلم بالإنكليزية): إن تاريخ الفلسطينيين قصة مأساة إنسانية. إنها ملحمة فريدة من المعاناة الطويلة التي ألحقها جزء من الجنس البشري بجزء آخر، ابتداء باحتلال الأراضي، وتغيير التاريخ، ثم تصاعد العنف والغارات العسكرية، مما أفضى إلى فرض ظروف لاإنسانية على شعب من خلال هدم المنازل ومصادرها، وعمليات الإغلاق والحصار.

يعكس تقرير اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (A/69/35)، وتقرير الأمين العام (A/69/371)، والتقارير الأخرى وتؤكد مرة أخرى حالة حقوق الإنسان والحالة الإنسانية المروعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة. لقد تعرضت حدود غزة لنظام إغلاق لم يسبق له مثيل في أي مكان في العالم. وتدهورت نوعية حياة الفلسطينيين بالفعل إلى حد الكفاف. وعلى سبيل المثال، في قطاع غزة، ١,٧ مليون شخص يعيشون في مساحة ٣٦٠ كيلومترا مربعا؛ ٨٠ في المائة منهم يعيشون في فقر مدقع ويعتمدون على المنح الغذائية؛ ٩٠ في المائة من المياه المتاحة هناك غير صالحة للاستهلاك الآدمي؛ و ٣١ في المائة من الأدوية حيوية الأهمية غير متوفرة في المستشفيات. تلك ليست سوى بعض من الإحصائيات التي تبين الحالة المحفوفة بالمخاطر التي يرزخ تحتها شعب فلسطين. وكانت الهجمات التي وقعت مؤخرا في غزة انتهاكات إضافية صارخة للقانون الدولي من جانب السلطة القائمة بالاحتلال، إسرائيل، في تجاهل تام للغضب الدولي.

وما زال الجدار العازل غير القانوني يقسم المجتمعات ويعزلها ويدمر سبل العيش ويحرم مئات الآلاف من الناس من إمكانية الوصول إلى عملهم، وأسرهم، والأسواق، والمدارس والمستشفيات. ولا يؤدي التصعيد الدوري للعنف إلا إلى المزيد من اليأس والإحباط. وتواصل إسرائيل بناء الجدار في الضفة الغربية، بما يتعارض مع فتوى محكمة العدل الدولية. وللأسف، تحدث كل هذه الأمور على مرأى ومسمع من المجتمع الدولي، وفي غياب أي إجراءات حازمة. لقد حان الوقت لمراجعة دورنا كأعضاء مسؤولين في المجتمع العالمي، والتفكير مليا في ما يمكن أن نضطلع به بشكل أفضل واتخاذ موقف موضوعي بشأن هذه المسألة الإنسانية ومسألة حقوق الإنسان الطويلة الأمد.

إن السبب الجذري للنزاع هو الاحتلال غير القانوني. وهو يجب أن ينتهي، عاجلاً وليس أجلاً. ومن المسائل التي تستحق أقصى اهتمامنا الاستمرار في تشييد المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة. وقد دعا المجتمع الدولي مرارا إلى وقف تلك الأنشطة. تشكل المستوطنات تهديدا وجوديا لمقومات بقاء الدولة الفلسطينية في المستقبل. إنها تتعارض مع القانون الدولي، ولذلك يجب وقفها. وصفت محكمة العدل الدولية انتهاك إسرائيل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير كانتهاك التزام في مواجهة الجميع. إذا أريد تحقيق السلام في الشرق الأوسط، لا بد أن نمارس الضغط الجماعي على إسرائيل لتوقف توسيع المستوطنات غير القانونية وتفكك القائم منها، تمشيا مع التزاماتها بموجب المادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة.

إن رفع مستوى مركز فلسطين في الأمم المتحدة خطوة صغيرة صوب تصحيح ذلك الظلم التاريخي. أمامنا قدر كبير من العمل لتهيئة الظروف التي تسمح باستئناف مفاوضات مجدية، والحفاظ على إمكانية تحقيق الحل القائم على وجود الدولتين. يجب أن تدرك جميع الأطراف أنه لا يمكن أن يكون هناك حل عسكري لهذا النزاع الذي طال أمده. ولن يكون هناك حل للنزاع الإسرائيلي – الفلسطيني إلا من خلال المفاوضات.

ولذلك نشدد على أهمية الاستئناف الفوري لعملية السلام المتوقفة. ولا تزال جهودنا الجماعية تسعى إلى إعمال الحقوق غير القابلة للتصرف والتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني

من خلال إقامة دولة فلسطين المستقلة المتصلة جغرافيا وذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧، وعاصمتها القدس الشرقية، التي تعيش جنبا إلى جنب في سلام ووئام مع إسرائيل.

ونعتقد أن اتفاقية جنيف الرابعة، وقرارت مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام، ومرجعيات مؤتمر مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية أفضل السبل الإرشادية للتوصل إلى حل سلمي. ومن المؤكد أننا بحاجة إلى عزمنا الجماعي لتحقيق ذلك الهدف، وخلاف ذلك، سيظل السلام والأمل والرخاء لشعوب منطقة الشرق الأوسط بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى. لنغتنم هذه الفرصة لنجدد التزامنا بالعمل من أجل إحلال سلام دائم في الأراضي المقدسة.

السيد ساريو (ملديف) (تكلم بالإنكليزية): باسم جمهورية ملديف، أتشرف بمخاطبة الجمعية العامة خلال السنة الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني. ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة للإعراب مرة أخرى عن دعمه الثابت لشعب فلسطين والمنطقة بأسرها. من دواعي الحزن الشديد أن نشهد المزيد من الفظائع التي يرتكبها أولئك الذين اختاروا تعزيز العنف والكراهية والخوف.

يتناول هذا البيان البند المتعلق بقضية فلسطين وبند الحالة في الشرق الأوسط، ولذلك يتوجه وفد بلدي بشكره للأمين العام على تقريريه بشأن بندي جدول الأعمال (A/69/371 و A/69/341). كما نشكر اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على تقريرها (A/69/35).

إن عدم قدرة الجمعية العامة على التخفيف من المصادر التي لا نهاية لها من مشاعر الكراهية التي أججت النزاعات التي طال أمدها لعقود في المنطقة أحد أوجه الإخفاق الدائم لمجتمعنا الدولي.

ولا توجد شائبة أكثر سوادا على وجه المنظمة من احتلال دولة فلسطين. فهناك تعيش أجيال وتلقى حتفها في ظل ذلك الخزي والقمع، وتستمر دوامات من العنف والكراهية والخوف إلى الأبد. وبالرغم من أننا – بصفتنا المجتمع الدولي – ندعو إلى السلام، فإنه يجب علينا أن نفهم أيضا أنه لا سبيل إلى التوصل إلي السلام عبر فوهة البندقية. ولا يمكن تحقيق السلام عن طريق الفصل العنصري تحت ستار الحكم شبه الذاتي. لا يمكن تحقيق السلام إلا بإنهاء الاحتلال.

وتدعو ملديف مرة أخرى، إلى حل الدولتين الذي يعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة، على أساس حدود عام ١٩٦٧ وعاصمتها القدس الشرقية. وإلى ذلك الحين، ما يزال وفد بلدي يدرك الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي التي تحدث بانتظام تحت الاحتلال. ويساورنا القلق على وجه الخصوص إزاء التطورات الأخيرة، بما في ذلك زيادة التوترات في القدس الشرقية وفي قطاع غزة المحتلين. ويلاحظ تقرير اللجنة، فيما يتعلق بالاعتداء الأخير أنه:

> ”وقُتل ١٨٩ ٢ فلسطينيا خلال هذا العدوان، منهم ٤٨٦ ١ مدنيا من بينهم ٥١٣ طفلا و ٢٦٩ امرأة، وأصيب ١٠٠ ١١ فلسطيني بجروح، من بينهم ٣٧٤ ٣ طفلا و ٠٨٨ ٢ امرأة و ٤١٠ مسنين. ويُقدّر أن زهاء ٠٠٠ ١ طفل من الأطفال المصابين سيعانون من عجز دائم، وأن زهاء ١٥٠٠ طفل يتيم سيحتاجون إلى مساعدة مستمرة من قطاعي حماية الطفل ورعاية الطفل“ (A/69/35، الفقرة ٢٠).

ويضاف إلى هذه الخسائر في الأرواح والخسائر البدنية، تدمير البنية التحتية وسرقة الموارد الطبيعية، علاوة على أشكال الاضطهاد اليومي. ويلاحظ التقرير – وفقا للإحصاءات الرسمية – أن إسرائيل قد احتجزت ما يزيد على ٠٠٠ ٨٠٥ فلسطيني خلال هذا النزاع، وأن أكثر من ٢٠٠ منهم توفوا في السجون الإسرائيلية نتيجة التعذيب والحرمان من العلاج الطبي أو القتل العمد.

ويمثّل الاستمرار في الاستخدام المفرط وغير المتناسب للقوة ضد المدنيين الفلسطينيين والبنية التحتية جزءا من السياسة المؤسسية للعقاب الجماعي. ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك إعادة اتباع سياسة هدم منازل أسر الفلسطينيين المشتبه في ارتكابهم الجرائم. وتدين ملديف جميع الأنشطة الإجرامية المرتكبة أيا كان مرتكبوها، وتدين في الوقت نفسه سياسة العقاب الجماعي ذات الطابع المؤسسي، بوصفها انتهاكا صارخا للقانون الدولي.

ويود وفد بلدي أن يوجه الانتباه بشكل خاص إلى المستوطنات الإسرائيلية التي تضاعف بناؤها في عام ٢٠١٣، والمساعي الرامية إلى تغيير طابع وهوية دولة فلسطين. فهذه المستوطنات غير شرعية، وقد أدينت من قبل الجمعية العامة، ومجلس حقوق الإنسان، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ومحكمة العدل الدولية، ومجلس الأمن. مع ذلك، وبالرغم من هذا الإجماع، يستمر بناء المزيد من هذه المستوطنات وينتقل المزيد من الشركات الدولية وتدعم هذه المستوطنات. ولم يتجل توافق الآراء الدولي الساحق هذا في شكل نتائج ملموسة.

بل أدت سياسات الكره والقمع في فلسطين إلى تطرف أجيال عديدة في جميع أنحاء المنطقة. فجيرانها يواجهون حالة مستمرة من عدم الاستقرار من جراء الأيديولوجيات التي تغذيها الكراهية. وتواجه المنطقة اليوم أحد أكبر تلك التهديدات متمثلا في ما يسمى تنظيم الدولة الإسلامية. فما تزال الجهات الفاعلة من الدول ومن غير الدول في المنطقة تستخدم الدين لتبرير العنف وانتهاكات القانون الدولي الإنساني. وتدين ملديف، حكومة وشعبا، بشدة هذه الجماعات وأيديولوجياتها وأنشطتها.

وفيما يخص العراق، فإن ملديف ما تزال تشعر بقلق بالغ إزاء تشريد ما يقرب من ٢ مليون مواطن داخليا خلال العام، وأن آلاف المواطنين الآخرين يفرون كل يوم من أجل النجاة بحياتهم. وما تزال الحالة وخيمة بالقدر نفسه لأكثر من ٣ ملايين من السوريين اللاجئين في الخارج حاليا، في حين ما يزال ١١ مليون سوري من المقيمين في البلد في حاجة ماسة إلى المعونة الإنسانية. وللأسف، ما يزال العنف المستمر بلا هوادة يعوق وصول المعونة إلى أكثر من نصف هؤلاء المدنيين. وأشار الأمين العام إلى أنه :

”يحرم الناس العاديون من الأساسيات اللازمة لبقائهم على قيد الحياة، ومن الأغذية والرعاية الصحية والمياه النظيفة، والمساعدة متوافرة في مكان لا يبعد عنهم إلا قليلا“.

وليست التحديات التي تواجهها منطقة الشرق الأوسط ذات طابع وطني أو إقليمي، إنما هي من مظاهر الكفاح العالمي الرامي للقضاء على الكراهية والخوف والعنف في نهاية المطاف من مجتمع الأمم هذا الذي نعيش فيه. وإن من واجبنا أن نتولى زمام القيادة لإنهاء دوامات العنف هذه، وأن نتجاوز سطح المشاكل التي تواجهها المنطقة إلى صميم الأسباب الكامنة وراء عدم استقرارها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

وأود أن أبلغ الأعضاء بأننا سننظر في مشاريع القرارات A/69/L.21 و A/69/L.22 و A/69/L.23 وA/69/L.24 عقب اختتام المناقشة بشأن البند ٣٥ من جدول الأعمال.

بذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٦ من جدول الأعمال.

البند ٣٥ من جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام (A/69/341)

مشروعا القرارين (A/69/L.25 و A/69/L.26)

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر ليعرض مشروعي القرارين A/69/L.25 و A/69/L.26. .

السيد أبوالعطا (مصر): لقد شارفنا على منتصف العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، وقد حققت الإنسانية إنجازات متعددة نفخر بها جميعا ونسعد لما أسهمت به من توفير الرخاء للبشرية، إلا أن المجتمع الدولي لا يمكن أن يواصل تجاهل استمرار أحد أكثر الممارسات ظلما للإنسان، ألا وهو الاحتلال ومحاولة فرض الأمر الواقع بالقوة واستغلال الهوة بين موازين القوى، بين شعب محتل من جانب وقوة احتلال غاشمة من الجانب الآخر.

وتعبيرا عن رفض المجتمع الدولي لاستمرار الاحتلال ولممارسات إسرائيل غير المشروعة في الأراضي العربية المحتلة، أقدِّم اليوم إلى الجمعية العامة، نيابة عن مقدميهما هذا العام، مشروعي قرارين في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال المعنون ''الحالة في الشرق الأوسط'' وهما مشروع القرار A/69/L.25 المعنون ''القدس'' ومشروع القرار A/69/L.26المعنون ''الجولان السوري''.

مشروع القرار الأول A/69/L.25 ''القدس'' يؤكد مرجعية قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن التي تتعامل مع الوضع الخاص للقدس المحتلة، والتي تؤكد بطلان جميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي اتخذتها إسرائيل لتغيير المركز القانوني للمدينة، وضرورة إلغائها.

كما يؤكد أن أي حل عادل وشامل لقضية القدس يجب أن يتضمن أحكاماً ذات ضمانات دولية تكفل حرية العقيدة والديانة للسكان. ويجب أن يتضمن كذلك إنهاء الاستيطان ومحاولات التهويد غير القانونية التي ترتكبها إسرائيل والمستوطنون الإسرائيليون، ووقف الانتهاكات المستمرة لحق الفلسطينيين في ممارسة شعائر دياناتهم، ووقف الاعتداءات المتكررة على المسجد الأقصى وأعمال الحفر والتنقيب في المدينة القديمة بالقدس، بما في ذلك داخل الأماكن الدينية وحولها.

أما مشروع القرار الثاني A/69/L.26، ''الجولان السوري''، فيذكر بقرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١)، ويؤكد قلق الجمعية العامة العميق إزاء استمرار عدم التزام إسرائيل بتنفيذه، ويؤكد انطباق اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ على الأراضي السورية المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وعدم مشروعية قرار فرض القوانين الإسرائيلية عليها والاستيطان الإسرائيلي فيها، ويطالب إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، واحترام ما سبق التوصل إليه في هذا الشأن.

إن مقدمي مشروعي القرارين يرون أن الوقت قد حان لكي يتعامل المجتمع الدولي مع النزاع في الشرق الأوسط بنهج شامل. فلا تزال شعوب المنطقة تعاني من آثار الحرب والعدوان، وتتطلع إلى تحقيق السلام والاستقرار والتعايش المشترك. ولن يتحقق ذلك دون وجود إرادة سياسية والتزام جدي من جانب إسرائيل بالانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة، تنفيذاً لقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقواعد القانون الدولي. ولتحقيق ذلك، فإننا نتطلع إلى دعم جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة لمشروعي القرارين. ونحث الأعضاء جميعاً على التصويت لصالحهما، تأكيداً لصلابة الإرادة الدولية وتمسكها بتحقيق أهداف الشرعية الدولية وإنهاء الاحتلال ووقف العدوان وإعلاء المبادئ والمقاصد السامية التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل عام مضى ومن هذا المنبر، تحدثنا عن دعم الجهود الأمريكية لإجراء مفاوضات مباشرة بين إسرائيل وفلسطين. وفي الوقت نفسه، أكدنا على ضرورة تكثيف دور المجموعة الرباعية المعنية بالشرق الأوسط إلى جانب جامعة الدول

العربية، بالنظر إلى حقيقة أن التوصل إلى حل لقضية الشرق الأوسط أمر بالغ التعقد بالنسبة لكل من يحاول إنجازه بمفرده.

وللأسف، فقد استمر حجب المعلومات عن المجموعة الرباعية، وكما حدث في أحيان كثيرة من قبل، انتهت الجهود الفردية إلى الفشل. ونتيجة لذلك، حل اليأس والخوف محل الأمل الهش في السلام. وازدادت هوة عدم الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين عمقاً. وشهدت المنطقة أكثر النزاعات المفتوحة بين فلسطين وإسرائيل دموية ودماراً في العقود الأخيرة. ولكن حتى بعد وقف إطلاق النار، ليس هناك أي احتمال لحدوث انتعاش سريع أو تقدم نحو السلام. والأرض المقدسة تواجه مرة أخرى موجة من العنف والكراهية. وتوالي أعمال القتل في إسرائيل والأراضي المحتلة إنما يؤكد فحسب أن الفراغ الناجم عن توقف المفاوضات يملؤه المتطرفون والإرهاب، ومرة أخرى لا مكان لبصيص أمل في ظل تلك الحلقة المفرغة.

ومن الواضح أنه بدون أطر تسوية جماعية أو مشاركة حاسمة من جانب مجلس الأمن في حل تلك المشكلة الإقليمية الخطيرة للغاية، سيكون إنهاء حالة الجمود صعباً للغاية إن لم يكن مستحيلاً. ولكن الحقيقة أن استقرار المنطقة برمتها، والقدرة على كبح جماح موجة الاضطرابات الخطيرة التي اندلعت في السنوات الأخيرة يتوقف إلى حد كبير على إيجاد حل للمسألة الفلسطينية – الإسرائيلية.

إننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بضرورة البحث عن حل لمشكلة فلسطين على أساس الإطار القانوني الدولي المعروف الذي يشمل قرارات مجلس الأمن ومبادئ مدريد وخارطة الطريق ومبادرة السلام العربية. وفي نفس الوقت، من المهم العمل على استعادة الوحدة الوطنية الفلسطينية انطلاقاً من منهاج منظمة التحرير الفلسطينية، الذي سيمكن الشعب الفلسطيني من تحقيق تطلعاته المشروعة من أجل التوصل إلى تسوية عادلة ودائمة. ولا بد أن تكون حكومة الوحدة الوطنية قادرة على توسيع سلطتها العاملة في جميع أنحاء أرض فلسطين بكاملها، دون استثناء، وبأسرع وقت ممكن. وبدون ذلك، سيبقى أي انتعاش فعال لقطاع غزة موضع شك.

إن بناء المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي المحتلة، بما فيها القدس الشرقية – وهي مدينة مقدسة عند أتباع الديانات السماوية الثلاث، حيث يمكن أن تكون للإجراءات الأحادية غير المدروسة عواقب بعيدة الأثر – قد عقَّد الوضع على نحو خطير. والأعمال من هذا القبيل تزيد حدة الكراهية المتبادلة، ويمكن أن تصعد التوترات وتهدد التواصل الجغرافي للأحياء العربية في القدس. والمستوطنات تتعارض مع القانون الدولي ويجب وقفها. ولا بد من نزع فتيل التوتر، وعمليات القمع من شأنها أن تزيد من حدة التوتر ليس إلا.

والمشكلة هنا لا تتعلق بغياب آفاق المفاوضات فحسب. فالمنطقة تشهد اضطرابات عميقة. والنشاط الإرهابي بلغ أبعاداً كارثية. واليوم، ثمة خلافة تتألف من كل أنواع التطرف تعزز وضعها عبر مساحات واسعة من العراق وسوريا، وتمد صفوفها إلى بلدان أخرى، بما في ذلك لبنان وليبيا، وتثري نفسها من خلال الجريمة والتجارة المربية في موارد النفط والغاز وتصقل مهاراتها في التعامل مع أسلحة الدمار الشامل.

إن مكافحة الإرهاب بشكل فعال تتطلب تضافر جهود المجتمع الدولي برمته، على أساس قراري مجلس الأمن ٢١٧٠ (٢٠١٤) و ٢١٧٨ (٢٠١٤). وفي هذا الصدد، من المهم التنسيق مع القوات في المنطقة التي تعتبر أعداء طبيعيين للإرهاب، إذ تخوض ضده نضالاً طويلاً وشاقاً. وتلك تشمل الحكومتين في بغداد ودمشق. وبطبيعة الحال، يجب أن تتحد شعوب دول المنطقة في مواجهة تهديد الإرهاب. وينبغي أن يصبح النضال المشترك ضد الإرهاب أحد المواضيع الرئيسية في حوار بين الحكومة السورية والمعارضة، وما أن يبدأ ذلك الحوار، يمكن أن يتسع نطاقه ليشمل جوانب هامة أخرى

للتوصل إلى تسوية في سوريا. ونحن نعلق آمالنا في هذا الصدد على جهود السيد ستيفان دي ميستورا، المبعوث الخاص للأمين العام لسوريا. ونؤيد أفكاره من حيث المبدأ، بما في ذلك مبادرته بشأن تجميد النزاع محلياً. وروسيا، من جانبها، ستواصل العمل مع جميع الأطراف السورية التي تبدي تجاوباً على أساس بيان جنيف لعام ٢٠١٢ (A/66/865، المرفق) ومبادئ الحفاظ على الوحدة الوطنية والعرقية – الدينية في سوريا وسلامتها الإقليمية وسيادتها.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): في البداية، أود أن أشكر زميلي الممثل الدائم لمصر على تقديمه لمشروعي القرارين المعنونين ''الجولان السوري'' و ''القدس'' (A/69/L.26 وA/69/L.25).

سأبدأ بياني بقراءة نص رسالة موجهة من مواطنة سورية تقطن في القسم المحتل من الجولان السوري. تقول في رسالتها ''نحن العرب السوريون في الجولان المحتل متشبثون بأرضنا وبمواقفنا الوطنية وبوطننا الأم، سوريا الحبيبة الجريحة، والتي ندعو الله أن يخرجها من أزمتها الحالية منتصرة على كل أعدائها. نحن نرفع لكم آلامنا وأوجاعنا التي يسببها لنا الاحتلال الإسرائيلي الغاصب بشكل يومي.''

وذنبنا الوحيد أننا نحافظ على أرضنا وأرض أجدادنا وآبائنا. نحن نتحمل الكثير من الانتهاكات منذ الأيام الأولى للاحتلال الإسرائيلي للجولان في ٥ حزيران/يونيه ١٩٦٧، وذلك بدءا بسرقة مياهنا وسرقة أرضنا وادعاء ملكيتها، وصولا إلى العقوبات الجماعية في المحاكم الإسرائيلية حيث يقوم الكيان الإسرائيلي الغاصب بالتضييق علينا كمواطنين سوريين عبر فرض غرامات مالية جماعية وبمبالغ طائلة لمجرد أننا قمنا ببناء بيت أو منزل لنستتر به نحن وأبناؤنا على أرضنا وأرض آبائنا وأجدادنا، علما بأن هذا حقنا الطبيعي وليس كما يدعي هذا الكيان الإسرائيلي بأن هذه الأرض هي ملكه ويحق له التصرف بها كما يشاء. وتتابع مرسلة الرسالة قائلة إن:

''ما يقوم به هذا المستعمر المغتصب من انتهاكات تفوق الوصف إنما تهدف إلى دفعنا إلى التخلي عن مواقفنا وأرضنا وتاريخنا. فهذا الكيان يقوم عبر محاكمه بفرض غرامات مالية ضخمة علينا أو الزج بنا في السجون الإسرائيلية أو التهديد بهدم منازلنا، هذا في حين يقوم هذا الكيان باستقدام شتات المستوطنين الغرباء من دول العالم كافة إلى الجولان ويقدم لهم التسهيلات المالية والإدارية لتسهيل استيطانهم فوق أرضنا المحتلة ويبني لهم المستوطنات على أراضينا ويقدم لهم الأموال ويشجعهم على القيام بأعمال تعسفية، لا يمكن لأي منطق في العالم أن يقبل بها.

''إن هذا الكيان، من جهة، يتبجح بالديمقراطية والحريات، لكنه من جهة ثانية يقوم بسلب وسرقة المياه والأراضي والأموال وغير ذلك. ومن يخالف الديمقراطية الإسرائيلية يصبح إرهابيا وتجب محاربته. في النهاية، نحن شعب سوري مسالم لا نريد سوى حقوقنا كشعب يعيش تحت نير الاحتلال الإسرائيلي وما نطالب به هنا هو أبسطها ألا وهو العيش الكريم''.

إن هذه الرسالة من مواطنة سورية تعيش تحت الاحتلال الإسرائيلي في الجولان السوري، إنما تعكس بعضا من معاناة أبناء شعبنا الرازحين تحت الاحتلال الإسرائيلي منذ حزيران/يونيه ١٩٦٧، حيث تمارس سلطات الاحتلال الإسرائيلي بحقهم أبشع انتهاكات حقوق الإنسان وسياسات القمع والاعتقال التعسفي والتمييز العنصري والقائمة تطول هنا ولكنني أود الإشارة أيضا إلى أن إسرائيل قد أضافت خلال الأزمة الحالية في سوريا فصلا جديدا إلى سجل انتهاكاتها، ألا وهو، دعم الإرهابيين التكفيريين في منطقة الفصل في الجولان

السوري، بما في ذلك عبر علاج مصابي هؤلاء الإرهابيين في المشافي الإسرائيلية. فالتطورات الأخيرة في هذه المنطقة والتي دفعت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك إلى إخلاء بعض مواقعها بشكل مؤقت لم تأت بالصدفة، وإنما جاءت لتؤكد ما دأبنا على التحذير منه من أن دعم أنظمة حكم معينة، بما في ذلك إسرائيل، للمجموعات الإرهابية المرتبطة بتنظيم القاعدة في منطقة الفصل لم يشكل انتهاكا فاضحا لاتفاق فصل القوات وللقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة فحسب، وإنما عرض حياة قوات الأمم المتحدة العاملة هناك للخطر وقوض ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وقدرتها على أداء مهامها.

لقد كان هذا الدعم الذي أتحدث عنه سببا في ازدياد حرية حركة المجموعات الإرهابية، بما في ذلك تنظيم جبهة النصرة المرتبط بالقاعدة، في منطقة الفصل وقيام هذه المجموعات في عدة مناسبات بإطلاق النار على قوات حفظ النظام السورية وخطف حفظة سلام تابعين لقوة الأمم المتحدة أو إطلاق النار عليهم أو استهداف مواقعهم ودفعهم إلى إخلاء بعض هذه المواقع تحت قوة السلاح، كل ذلك تحت أنظار القوات الإسرائيلية المنتشرة في المنطقة المحتلة من الجولان السوري. ولذلك، فإن الأمم المتحدة مُطالبة بتحمل مسؤولياتها في التعامل مع هذا الواقع الخطير بما يستحقه من جدية واهتمام ودونما أي إبطاء، وذلك بعد تجاهل غير مبرر وغير أخلاقي من قبل المعنيين في إدارة عمليات حفظ السلام لكل التحذيرات والمعلومات التي قمنا بنقلها في هذا الصدد إليهم على مدار السنوات السابقة وحتى الآن.

على الرغم من كل المطالبات الدولية والقرارات الأممية المرجعية الخاصة بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية المحتلة وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، لم يتحقق أي تقدم في هذا الصدد، لا بل على العكس فقد ازداد الوضع سوءا على سوء. وأصبحت إمكانية إقامة الدولة الفلسطينية المنشودة بعيدة المنال. فبدلا من أن نشهد سعيا نحو السلام والاستقرار في المنطقة، شهدنا فصلا جديدا من فصول العدوان الإسرائيلي على غزة، ارتُكبت خلاله جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية وشهدنا فلتانا استيطانيا غير مسبوق بما في ذلك في القدس الشرقية، حيث ازداد عدد المستوطنين الإسرائيليين منذ اتفاق أوسلو عام ١٩٩٣ من ٧٠ ٠٠٠ مستوطن إلى ٧٠٠ ٠٠٠ مستوطن حاليا، وشهدنا أيضا ازدياد عنف المستوطنين الإسرائيليين بحق المدنيين الفلسطينيين وتصاعد الاعتداءات على المقدسات المسيحية والإسلامية وخاصة الحرم الشريف.

وأخيرا وليس آخرا، شهدنا ممثل إسرائيل بالأمس يتبجح أمامكم بالقول بأنه ليس هناك ثمة احتلال أو استيطان وأن القدس هي عاصمة أبدية للشعب اليهودي فقط، وذلك في تحد فظ لكل قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وللإجماع الدولي بما في ذلك قرارات دول تُعتبر صديقة لإسرائيل، لا بل إن الصلف الإسرائيلي قد وصل إلى درجة التهجم على الدول الأوروبية الداعمة تاريخيا لإسرائيل لمجرد أن هذه الدول قد عبرت عن دعمها لبعض الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني. والمثير للانتباه هنا أنه وبعد كل هذا التصعيد الإسرائيلي، ما زال هناك من يدعي بأنه ضد الاستيطان ومع حل الدولتين، في حين لم نره يوما يتخذ ولو إجراء واحدا لدفع إسرائيل لوقف هذا النشاط الاستيطاني المتصاعد والذي يقوض أي أمل في قيام الدولة الفلسطينية وفي الوصول إلى سلام عادل وشامل في المنطقة. لا بل هناك من أعاق حتى مجرد اتخاذ أي إجراء أو تحرك في هذا الشأن من قبل الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أدعو الدول الأعضاء إلى التصويت مؤيدة لمشروع القرار A/69/L.26، المعنون ”الجولان السوري“، رفعا لشأن القانون الدولي وتكريسا لأحكام الميثاق واتساقا مع

قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن ٤٩٧ (١٩٨١) الذي اعتبر قرار إسرائيل بضم الجولان السوري في عام ١٩٦٧، لاغيا وباطلا وليس له أي أثر قانوني.

السيد رجا زايب شاه (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): إن وفدي إذ يشارك في هذه المناقشة السنوية في الجمعية العامة بشأن الحالة في الشرق الأوسط، ليذكر مرة أخرى بالأهمية الجغرافية السياسية المعاصرة لتلك المنطقة. ومنطقة الشرق الأوسط يعتبرها الكثيرون مهد الحضارة ومهبط الديانات التوحيدية الثلاث: الإسلام والمسيحية واليهودية. وهي أيضا منطقة تأثرت كثيراً بالمصالح الداخلية والخارجية، سواء في المجالات الاجتماعية – السياسية، كالأيديولوجية والطائفية، أو من الناحية العسكرية، أي الدفاع والاحتواء، أو في الأولويات الاقتصادية، كالأمن في مجال الطاقة.

وللأسف، ما زالت تلك المنطقة تكابد ما هو أكثر من نصيبها العادل من العنف، حيث يعيد التاريخ نفسه، فالأراضي تُحتل بالغزو وتندلع النزاعات باسم الدين. ولا يزال الملايين من المدنيين الأبرياء يعانون نتيجة لغياب الحلول السياسية للنزاعات، القديمة والجديدة على السواء. وخطوط سايكس – بيكو التي رسمتها القوى الاستعمارية تمحوها الدماء الآن أيضاً من خلال تصرفات أطراف فاعلة من غير الدول. ففي الأسابيع الأخيرة، لم تنج حتى مدينة القدس المقدسة وأماكن العبادة فيها من العنف والأعمال الاستفزازية. ولذلك، مافتئت ماليزيا تشعر بقلق بالغ إزاء الوضع العام في الشرق الأوسط. وإذ نؤمن إيماناً قوياً بتعددية الأطراف، فإننا نرى أن على الدول الأعضاء مسؤولية جماعية للتأكد من أن شعوب الشرق الأوسط قادرة على العيش في سلام واستقرار.

عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة.

إن إيجاد حل عادل ودائم لقضية فلسطين يأتي في مقدمة أولويات ماليزيا في الشرق الأوسط. ونؤكد مرة أخرى تضامننا مع الشعب الفلسطيني ونكرر دعمنا للحقوق المشروعة للفلسطينيين في دولة فلسطين المستقلة، في إطار دولتين، فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً إلى جنب، على أساس حدود ما قبل عام ١٩٦٧، والقدس الشرقية عاصمة لفلسطين. وما فتئت ماليزيا تلتزم أيضاً بتنفيذ المبادرات المعترف بها دولياً، كمبادرة السلام العربية، واتفاقات أوسلو، وخارطة الطريق التي أعدتها المجموعة الرباعية، ومرجعيات مؤتمر مدريد، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وموقفنا بشأن تلك المسألة ثابت وواضح، كما ورد في بياننا في وقت سابق من صباح اليوم خلال المناقشة بشان البند السابق من جدول الأعمال. ومع ذلك، فإننا نؤمن إيماناً راسخاً بأن محورية قضية فلسطين ذات أهمية أساسية فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط.

وماليزيا تكرر إدانتها للاحتلال الإسرائيلي غير المشروع للأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية وقطاع غزة. ومع ذلك، فإن انتهاكات إسرائيل للقانون الدولي مستمرة دون هوادة في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الأراضي العربية المحتلة الأخرى على السواء. ولذلك، من الواضح أن السلطة القائمة بالاحتلال ما زالت ترفض الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات الدولية، ويزيد من تعقد الموقف عدم مرونة القيادة الإسرائيلية.

ونحن لا نرى أي منطق في اعتراض إسرائيل على ما تصفه بالإجراءات الأحادية من جانب القيادة الفلسطينية بشأن الانضمام إلى الاتفاقات الدولية، في حين رحبت غالبية الدول الأعضاء بتلك الخطوة كدليل على التزام دولة فلسطين بالمعايير الدولية. ومن جهة أخرى، فإن الحكومة الإسرائيلية نفسها تتحدى المنطق باستمرارها بشكل أحادي في بناء المستوطنات والإعلان عنها بينما هي غير قانونية بموجب القانون الدولي، ويندد بها حتى حلفاء إسرائيل أنفسهم.

ووفدي يكرر الإعراب عن صدمته وقلقه العميق إزاء أعمال العنف والإجراءات الاستفزازية في القدس مؤخراً.

ونحث على وضع حد لتلك الأعمال، ولا سيما تلك التي تؤثر على الحرم الشريف والمسجد الأقصى ودور العبادة الأخرى في مدينة القدس المباركة. وفي هذا الصدد، نأمل أن تستجيب كل الأطراف لنداء الرئيس عباس، الذي حذر من تحول ذلك الوضع من نزاع سياسي إلى صراع ديني.

وقد أدانت ماليزيا أيضاً أعمال العنف التي وقعت في قطاع غزة هذا الصيف. فالهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة أدى إلى سقوط الآلاف من القتلى وتشريد عشرات الآلاف الذين أصبحوا بلا مأوى بعد أن تحولت بيوتهم إلى أنقاض. وقد أصيب المجتمع الدولي بالصدمة وأبدى تضامنه وسخاءه خلال مؤتمر القاهرة الذي عقد مؤخراً بشأن إعادة إعمار غزة.

غير أن وفدي يود أن يغتنم هذه الفرصة لكي يحذر من مغبة أن يكرر التاريخ نفسه مرة أخرى، للأسف. لقد رأينا هذا النمط من قبل خلال عملية الرصاص المصبوب في ٢٠٠٨-٢٠٠٩، حيث قتل الآلاف أيضاً وجرى التعهد كذلك ببلايين الدولارات خلال المؤتمر الدولي لدعم الاقتصاد الفلسطيني من أجل إعادة إعمار غزة الذي عقد في شرم الشيخ، مصر. مع ذلك، ومرة أخرى في عام ٢٠١٢، شنت إسرائيل هجوماً ضارياً على السكان في غزة في عملية دعامة الدفاع، حيث أحالت الأراضي إلى ركام.

وقبل أن نبدأ حتى في النظر في مفهوم إرهاق المانحين، علينا أن ننظر بشكل أكبر جدية في الإرهاق الأشد إيلاماً الذي يعانيه الأهالي في غزة المتضررين بدورات العنف تلك. ينبغي ألا نترك الملاحظات المتكررة للأمين العام بشأن ”دورة البناء ثم التدمير“ تتحول إلى قول مبتذل لكثرة ترديده كل بضع سنوات عندما يتكرر نفس الموقف. وبدلا من ذلك، ينبغي أن نركز جهودنا من أجل التوصل إلى حل شامل لتلك السلسلة المتكررة من الأحداث، بدءاً من وضع حد فاصل لأي وكل أعمال العنف.

وفي حين يحيط وفدي علماً بالشواغل الأمنية لمختلف الأطراف المعنية، فإننا نكرر مطالبتنا الثابتة برفع الحصار عن غزة، وندعو إلى فتح المعابر من وإلى القطاع، مع إعطاء الأولوية للوصول إلى المساعدة الإنسانية ومواد إعادة البناء. فالشعب الذي عانى طويلا في غزة يستحق من المجتمع الدولي أفضل من ذلك، وقد حان الوقت لذلك.

وأنتقل الآن إلى الحالة في سوريا. إن ماليزيا تشعر بالقلق إزاء تصاعد العنف، ما أدى إلى خسائر بشرية فادحة ومعاناة شديدة للشعب السوري. ونكرر نداءنا للأطراف كافة لوضع حد فوري للعنف وانتهاكات حقوق الإنسان، ولا سيما ضد المدنيين. ووفدي يحث أيضا على اتخاذ كل التدابير الضرورية على وجه السرعة لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى من يحتاجون إليها.

إن حالة عدم الاستقرار المستمرة قد أتاحت الفرصة لجماعات إرهابية مسلحة أخرى ذات دوافع خفية لكي تترسخ في المنطقة، مثل ما يسمى بالدولة الإسلامية. وماليزيا ترفض تصرفات تلك الجماعة، وتدين العنف الذي يرتكب باسم الإسلام. ونأسف أيضا لأن نداءات المجتمع الدولي من أجل وضع حد للعنف لم تلق آذاناً صاغية، وبتنا نواجه الآن عاملاً آخر في النزاع. ويأمل وفدي أن نتمكن معاً من مكافحة ذلك التهديد الناشئ قبل أن يعيد التاريخ نفسه مرة أخرى وترتفع راية سوداء أخرى في الشرق الأوسط في ظل غياب حل للنزاع.

وعليه، تؤكد ماليزيا من جديد أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد لإنهاء النزاع، وسنواصل دعم الجهود الدولية التي تطالب جميع الأطراف في سوريا بوضع حد فوري للأزمة بطريقة سلمية وذات معنى من خلال الحوار والمفاوضات.

ينبغي لجميع الأطراف داخل سوريا وخارجها الاجتماع والعمل نحو إيجاد حل سياسي بقيادة سوريّة وشامل للجميع لضمان نتائج مستدامة وقادرة على البقاء.

وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي أيضاً بتعيين مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى سوريا، السيد ستافان دي ميستورا، ونتمنى له التوفيق في أداء مهام ولايته الهامة. إننا نتابع عمله عن كثب، ونحن نلاحظ التقدم الذي أحرزه، لا سيما في وضع الإطار من أجل تجميد النزاع في حلب. ويشكر وفد بلدي أيضاً سلفه، الممثل الخاص المشترك الأخضر الإبراهيمي، على جهوده الدؤوبة.

وفيما يتعلق بالجولان السوري المحتل، تؤكد ماليزيا من جديد رفضها بشدة لتغيير إسرائيل الطابع العمراني والتكوين الديمغرافي والهيكل المؤسسي والوضع القانوني للأراضي. اعترض وفد بلدي العام الماضي على استمرار إسرائيل في أنشطة ترمي إلى استغلال الرواسب النفطية في النصف الجنوبي من الجولان السوري المحتل. ومنذ ذلك الحين علمنا أن السلطات المعنية حكمت ضد تلك الأنشطة في الآونة الأخيرة، وإن كان ذلك على أساس الأثر البيئي. ومع ذلك، ما زال يساورنا القلق إزاء نظر الشركة الإسرائيلية المعنية بهذا النشاط في طلب الاستئناف لتنقض الحكم.

وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يؤكد مجدداً على أن جميع التدابير والإجراءات التي اتخذتها إسرائيل، بما في ذلك بناء المستوطنات غير الشرعية وتوسيعها في الجولان السوري المحتل منذ عام ١٩٦٧، تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، تدعو ماليزيا إلى انسحاب إسرائيل الفوري والكامل من الجولان السوري المحتل تمشياً مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

ويسر ماليزيا المشاركة في تقديم مشروعي قرارين في إطار هذا البند من جدول الأعمال، والواردين في الوثيقتين A/69/L.25 و A/69/L.26.

ونؤكد من جديد وجوب التصدي للأسباب الجذرية لتدهور الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك الاحتلال غير المشروع للأراضي العربية من جانب إسرائيل على وجه الخصوص. وبالتالي يحدونا الأمل في أن يتم اعتماد مشروعي القرارين المتعلقين بالقدس والجولان السوري، كما هو الحال في السنوات السابقة، كدليل على عزم المجتمع الدولي على المضي نحو تحقيق هذا الهدف.

وفي الختام، تود ماليزيا التأكيد على أن موقفنا قائم على أساس نهج معتدل في تسوية النزاعات من أجل التغلب على الخلافات واستعادة الاستقرار في حياة الفلسطينيين والسوريين والشعوب الأخرى في الشرق الأوسط. وكما ذكر رئيس وزراء ماليزيا في المناقشة العامة هذا العام،

”لا تعني مكافحة الإرهاب المواجهة بين المسلمين والمسيحيين أو بين المسلمين واليهود، ولكنها تعني مواجهة المعتدلين للمتطرفين من جميع الأديان. ونحن بحاجة إلى حشد تحالف للمعتدلين – من يرغبون في استرداد دينهم والسير في طريق السلام.“ (A/69/PV.12، صفحة ٤٧).

ولذلك نعتقد أن من المهم الاستمرار في زرع بذور الاعتدال في المنطقة وإزالة الأسباب الجذرية التي يجد المتطرفون فيها تربة خصبة لزرع أيديولوجيتهم المسمومة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في مناقشة هذا البند.

وأود إبلاغ الأعضاء بأن البت في مشروعي القرارين A/69/L.25 وA/69/L.26 في إطار البند ٣٥ من جدول الأعمال سيجري عقب البت في مشاريع القرارات A/69/L.21 و A/69/L.22 وA/69/L.23 وA/69/L.24 في إطار البند ٣٦ من جدول الأعمال.

بذلك اختتمت الجمعية العامة هذه المرحلة من نظرها في البند ٣٥ من جدول الأعمال.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أستشير الأعضاء بشأن تمديد أعمال اللجنة الثانية. يذكر الأعضاء أن الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية في ١٩ أيلول/سبتمبر وافقت على توصية اللجنة العامة بأن اللجنة الثانية يجب أن تنجز أعمالها بحلول يوم الأربعاء ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر. ومع ذلك، أبلغني رئيس اللجنة الثانية أن اللجنة تطلب تمديد عملها حتى يوم الجمعة ٥ كانون الأول/ديسمبر، على أساس أن هذا التمديد من شأنه أن ييسر التوصل إلى توافق في الآراء بشأن القرارات المعروضة على اللجنة.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة توافق على تمديد أعمال اللجنة الثانية حتى يوم الجمعة ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤؟

تقرر ذلك.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.